



تركيا تخوض في مياه ليبيا المضطربة

تقرير أروبا رقم 257 | 30 نيسان/أبريل 2020

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

i.....	الملخص التنفيذي.....
1.....	I. مقدمة.....
3.....	II. المشهد من أنقرة: لماذا تدخلت تركيا في ليبيا.....
3.....	أ. حماية حكومة طرابلس.....
6.....	ب. طموحات استراتيجية.....
6.....	1. النزاع على الولاية القضائية البحرية في شرق المتوسط.....
9.....	2. مواجهة بيئة إقليمية معادية.....
9.....	3. المصالح الاقتصادية.....
11.....	III. هل تحقق تركيا النتائج التي أرادت.....
11.....	أ. الجبهة الدبلوماسية.....
13.....	ب. ديناميكيات ميدان المعركة.....
15.....	ج. العامل السوري والرأي العام.....
18.....	IV. طريق إلى الأمام.....
20.....	V. الخلاصة.....
	الملاحق
22.....	أ. خريطة مناطق ترسيم الحدود البحرية.....
23.....	ب. عن مجموعة الأزمات الدولية.....
24.....	ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ العام 2017.....
25.....	د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية.....

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ في كانون الثاني/يناير، صعدت تركيا دعمها العسكري للحكومة الليبية التي يرأسها فايز السراج المدعومة من الأمم المتحدة، فأوقفت هجوماً كانت تشنه قوات متحالفة مع المشير خليفة حفتر. اندفاعتها هذه، التي تكمن وراءها مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الخاصة، زادت في تعقيد الأزمة الليبية ذات الأوجه المتعددة أصلاً.

ما أهمية ذلك؟ لم يؤدِ تدخل تركيا إلى خفض تصعيد الصراع ولا أفضى إلى مفاوضات مثمرة بين الفصائل السياسية والعسكرية المتصارعة. بدلاً من ذلك، فإنه كشف عن مخاطرة مختلفة وهي أنه كلما قدم اللاعبون الخارجيون العناد والمقاتلين لحلفائهم الليبيين، كلما طال أمد الصراع وأصبحت حصيلته أكثر تدميراً.

ما الذي ينبغي فعله؟ بالنظر إلى أنه لا يبدو أن التدخل التركي يفضي إلى وقف لإطلاق النار أو عودة إلى المفاوضات، حيث من غير المرجح أن يتراجع أي من اللاعبين الخارجيين أحادياً، ينبغي على أنقرة أن تنخرط مع اللاعبين الخارجيين الآخرين الضالعين في الصراع لاستكشاف التسويات الممكنة فيما يتعلق بمصالح كل منهم في ليبيا وخارج ليبيا.

المخلص التنفيذي

بتدخلها العسكري في الصراع الليبي في كانون الثاني/يناير، ساعدت تركيا القوات المتحالفة مع حكومة رئيس الوزراء فايز السراج في طرابلس المدعومة من الأمم المتحدة على الصمود في وجه هجوم شنه التحالف الذي يقوده المشير خليفة حفتر. من منظور أنقرة، فإن دعم حكومة طرابلس ضروري لمواجهة مجموعة من القوى المعادية العازمة على احتواء نفوذ تركيا الاستراتيجي والاقتصادي في حوض المتوسط وفي الشرق الأوسط عموماً. وفي الوقت نفسه يرى الداعمون الخارجيون لحفتر في ليبيا ميداناً رئيسياً لمعركة جيوسياسية ولم يترددوا في التصعيد. في حين تعتبر أنقرة تدخلها يستحق العناء طالما منع السيطرة على طرابلس، فإن كلفة ذلك قد ترتفع إذا أصبح الصراع نتيجة لذلك أطول وأكثر تدميراً. ولذلك ينبغي أن يكون من مصلحة تركيا وداعمي حفتر الخارجيين استكشاف مجالات التسوية المشتركة، والعمل على تحقيق وقف لإطلاق النار، وإيجاد السبل لدفع حلفائهم الليبيين إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى تسوية من شأنها أن تلبى احتياجاتهم الرئيسية.

بعد ستة أشهر من حرب وصلت إلى طريق مسدود في ضواحي طرابلس، بدأت القوات المتحالفة مع حفتر بالتقدم ببطء نحو مركز المدينة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في محاولة لإسقاط حكومة السراج ونزع سلاح القوى المتحالفة معها. المسؤولون في أنقرة، الذين راعهم ذلك، حسبوا أن تحقيق التوازن مع قوة حفتر العسكرية على الأرض، يمكنهم من توفير الظروف المواتية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإلى حل سياسي تفاوضي للأزمة الليبية. بداية من كانون الثاني/يناير، أرسلت تركيا نحو 100 ضابط تركي وما لا يقل عن 2,000 من مقاتلي المعارضة السورية المتحالفين معها إلى ليبيا، إضافة إلى دفاعات جوية وأنظمة أسلحة أخرى.

كما أن أفعال أنقرة في ليبيا مدفوعة بأهداف أكبر؛ فمن منظور تركيا، تتقاطع ليبيا مع محورين معادين ينبغي على أنقرة مواجهتهما. المحور الأول هو ما تتصور أنقرة أنه حملة تقودها الإمارات العربية المتحدة ومصر (وإلى درجة أقل السعودية) لاحتواء النفوذ التركي في سائر أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المحور الثاني فهو ما ترى فيه تركيا محاولة تقوم بها اليونان وقبرص (وبالتالي الاتحاد الأوروبي)، إضافة إلى إسرائيل، لحشرها في زاوية صغيرة من البحر الأبيض المتوسط وبالتالي إقصاءها عن مشاريع النفط والغاز التي يمكن أن تكون مهمة من الناحية الجيوسياسية أيضاً. من منظور أنقرة، فإن سياستها في ليبيا لا تتفصل عن رغبتها في اختراق مثل تلك العوائق المفروضة عليها.

تركيا ليست وحدها بالطبع التي تنتظر إلى ليبيا من منظور المصالح الاستراتيجية. فبفعلها ذلك، تنضم إلى مجموعة من الدول الأخرى – التي تشمل الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وروسيا، التي تدعم حفتر، وقطر، التي تدعم حكومة طرابلس.

علناً، انتقدت الدول الغربية الأفعال التركية، بما في ذلك انتهاكها لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا. لكن نفس الحكومات الغربية (باستثناء فرنسا) عبرت أيضاً عن تعاطفها الضمني معها. هذه الحكومات أيضاً تريد منع انهيار حكومة السراج. وهي أيضاً تأمل بأن يفضي انخراط تركيا المباشر الرامي إلى تعزيز قوة الحكومة أولاً إلى وقف هجوم حفتر ومن ثم إجباره على التفاوض. المبادرات الدبلوماسية في كانون الثاني/يناير، في موسكو ومن ثم في برلين، شكلت بارقة أمل في أن المفاوضات ستبدأ فعلاً، لكن هذه المبادرات ترنحت؛ وأنت استقالة الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة لتقوض فرص إعادة إحيائها مرة أخرى.

أدى التدخل التركي إلى إبطاء تقدم قوات حفتر، وسمح لقوات حكومة طرابلس باستعادة بعض المناطق التي خسرتها عند اندلاع الحرب في نيسان/أبريل 2019. لكنه لم يوقف الحرب. تحالف حفتر أدان أفعال أنقرة وأعاد تصوير جهوده بوصفها حرباً ضد ما يسميه "الاحتلال التركي". كثف التحالف هجماته بالمدفعية على ميناء ومطار طرابلس، على أساس أن الضباط الأتراك يستخدمون هذه المواقع. قُتل ضابطان تركيان على الأقل وعدة عشرات من المقاتلين السوريين الموالين لتركيا، رغم أن الأعداد الدقيقة غير متوفرة. في هذه الأثناء خسرت القوات الموالية للحكومة مدينة سرت، وهي مقر لقاعدة عسكرية في وسط ليبيا كانت قد أصبحت منصة انطلاق مهمة لقوات حفتر. أخيراً، وفي تحرك حاسم، أوقفت المجموعات القبلية المتحالفة مع حفتر إنتاج النفط في البلاد وجميع صادرات النفط والغاز في كانون الثاني/يناير، قائلة إنها لا تريد أن ترى عائدات النفط الليبية تستخدم لدفع رواتب القوات التركية وتلك المدعومة من تركيا. أوقف هذا الإغلاق الأموال التي كانت تحافظ على استمرار عمل حكومة طرابلس.

بهذا التدخل، زادت تركيا من انخراطها في تصعيد الصراع مع خليط معقد من اللاعبين والمعنيين. ومع محاولة حلفاء أنقرة في طرابلس شن هجمات مضادة على المعازل الموالية لحقتر في مناطق أخرى من البلاد، تخاطر تركيا بالانجرار إلى حرب تتجاوز ما اندفعت بداية لتحقيقه. ويشكل المزيد من التصعيد مخاطرة واضحة ويمكن أن يحقق نتائج عكسية بالنسبة لتركيا وأن يكون على حساب الليبيين بشكل عام.

من غير المرجح أن تقدم تركيا ولا داعمي حقتر الخارجيين تنازلات أحادية. الخيار هو بين المزيد من التصعيد والبحث عن تسوية مشتركة تمهد الطريق للسلام بين حلفائهم الليبيين وفي الوقت نفسه تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحهم. ينبغي أن يختاروا الخيار الثاني.

أنقرة/طرابلس/بروكسل، 30 نيسان/أبريل 2020

تركيا تخوض في مياه ليبيا المضطربة

I. مقدمة

لم يكن قرار تركيا في 2 كانون الثاني/يناير 2020 بالتدخل المباشر في ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج والتي تتخذ من طرابلس مقراً لها والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة مفاجئاً تماماً؛ حيث كانت تركيا تقدم لها سراً حملات الجند المدرعة والطائرات المسيرة منذ نيسان/أبريل 2019، عندما شن المشير خليفة حفتر هجومه على العاصمة الليبية¹ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقعت تركيا مذكرتي تفاهم أمنية وبحرية مع طرابلس. بالانتقال إلى الدعم العسكري المفتوح، رفعت تركيا مستوى انخراطها في الأزمة الليبية بشكل كبير في محاولة لإبطاء تقدم التحالف العسكري الذي يقوده حفتر، المعروف بالقوات المسلحة العربية الليبية. رحبت السلطات في طرابلس بالدعم العسكري التركي بوصفه "سترة نجاة" أنقذتها من الغرق².

منذ كانون الثاني/يناير، أرسلت أنقرة ما لا يقل عن 100 ضابط تركي لمساعدة حكومة السراج على تنسيق مجهودها الحربي، وأرسلت سفناً محملة بالأسلحة، والمعدات العسكرية والدفاعات الجوية إلى طرابلس ومصراثة الواقعة بقريةها. وقد استخدمت سفنها الحربية الراسية على الساحل الليبي كمنصات لإطلاق الضربات الصاروخية على قوات حفتر وأرسلت مفاتلتها الجوية لتحوم في السماء الليبية. وقد نشرت مجموعة تضم ما لا يقل عن 2,000 مقاتل مما يسمى الجيش الوطني السوري، وهي مجموعة من المعارضة المسلحة السورية المدعومة تركيا، لدعم الميليشيات الموالية لحكومة طرابلس³.

إذا ازداد تصعيد الصراع، تخاطر تركيا بتوسيع انخراطها بشكل يتجاوز قدراتها؛ فهي منخرطة عسكرياً في الوقت نفسه في شمال شرق سورية ضد وحدات حماية الشعب – المرتبطة بحزب العمال الكردستاني – وكذلك ضد القوات الحكومية السورية المدعومة من روسيا⁴.

تركيا ليست أول قوة أجنبية تتدخل في الصراع الليبي، الذي أدى حتى الآن إلى مقتل 2,000 شخص منذ نيسان/أبريل 2019، لكنها أول قوة تفعل ذلك علناً⁵. روسيا، التي تعد شريكة لتركيا أحياناً، دعمت حفتر سراً، وكذلك أعداء تركيا، الإمارات العربية المتحدة ومصر⁶. هذه البلدان تدعم حفتر بشكل رئيسي لتحقيق أهداف

¹ خلال الأشهر الستة الأولى من الحرب، تكوّن الدعم العسكري التركي السري للقوات الموالية للحكومة بشكل رئيسي من ناقلات الجند المدرعة من طراز Kirpi BMC والطائرات المسيرة المقاتلة من طراز Bayraktar TB2، وكلا النوعين من المعدات يصنع في تركيا. للمزيد من التفاصيل انظر "رسالة بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من لجنة الخبراء حول ليبيا التي أسست بموجب القرار 1973 (2011) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن"، S219/914 (يشار إليها من الآن فصاعداً بتقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة 2019)، 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، الملحق 27. إن تقديم المواد المتعلقة بالحرب إلى ليبيا، سواء من قبل تركيا أو دول أخرى، يعد انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا في 2011 من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970. لتحليل لبداية هجوم نيسان/أبريل 2019، انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 69، **وقف الحرب الدائرة حول طرابلس**، 23 أيار/مايو 2019.

² نائب رئيس الوزراء أحمد معيتيق مقتبس في "Lack of U.S. support left desperate Libya to accept aid from" Syrian extremists, official says", *Washington Times*, 15 February 2020.

³ وصل بضع مئات من المقاتلين السوريين إلى طرابلس في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019، لكن معظمهم وصلوا فقط بعد قرار تركيا في كانون الثاني/يناير بالتدخل عسكرياً. فيما يتعلق بتقديرات أعدادهم، انظر الحاشية 93.

⁴ انظر 7، Crisis Group Conflict Alert, "The Eleventh Hour for Idlib, Syria's Last Rebel Bastion", February 2020. تركيا تعتبر وحدات حماية الشعب امتداداً لحزب العمال الكردستاني، الذي أطلق تمرداً مسلحاً منذ عقود ضد الدولة التركية؛ وتركيا، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يصنفون حزب العمال الكردستاني تنظيمياً إرهابياً.

⁵ يمثل تدخل تركيا أول عمل عسكري مباشر لها في شمال أفريقيا منذ غادرت القوات العثمانية ولاية طرابلس الغرب السابقة في نهاية الحرب العالمية الأولى. Mehmed Mazlum Çelik, "Türk ordusu 108 yıl sonra Enver Paşa'nın izinde Trablus-ı Garp yolunda" [Following in Enver Paşa's footsteps, the Turkish army is in Tripoli again after 108 years], *Independent Turkish*, 21 December 2019.

⁶ لتحسين قدراتها الجوية، اعتمدت قوات حفتر على الطائرات الصينية المسيرة Wing Loong II التي قدمتها لها الإمارات طوال حصار طرابلس؛ وهذه متركزة في قاعدة الجفرة الجوية وسط ليبيا، وعلى الأقل حتى أواخر العام 2019، كانت تشغل من قبل طيارين إمارتين يعملون في القاعدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ضباط عسكريين حكوميين، طرابلس، أيار/مايو – أيلول/سبتمبر 2019؛ ومع دبلوماسي غربي، أبو ظبي، أيلول/سبتمبر 2019. انظر أيضاً تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة (2019، الملحق 28). طبقاً للأمم المتحدة، فإن قوات حفتر شنت "نحو 850 ضربة جوية دقيقة بالطائرات المسيرة و170 ضربة أخرى بالطائرات المقاتلة، من بينها 60 ضربة جوية دقيقة شنتها طائرات مقاتلة أجنبية" منذ اندلاع الأعمال القتالية. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/41)، 15 كانون الثاني/يناير 2020. من الصعب التحقق من الدور المحدد الذي تقوم به الإمارات في ليبيا.

استراتيجية بعيدة المدى تتجاوز ليبيا. بالنسبة لداعمي حفر الخليجيين، فإن هذه الأهداف تشمل تقليص دور الإخوان المسلمين والتنظيمات الإسلامية الأخرى التي تصنفها إرهابية. كما تشمل تقديم الدعم للحكومات التي تشاطرها نفس الأفكار وتتخذ موقفاً حاسماً في قمع حركات المعارضة الإسلامية. بالنسبة لروسيا، فإنها تهدف إلى ترسيخ نفسها كلاعب إقليمي قوي، في مواجهة الاضطرابات التي تسببت بها الانتفاضات العربية في العام 2011 والحصول على مكافآت اقتصادية للعناء الذي تتكبده. بالمقابل، بالنسبة للداعمين الآخرين للمعسكر المعادي لحفتر، مثل قطر، فإن هذه الأهداف تشمل منع سقوط حكومة طرابلس وما يترتب عليه من نشوء هيكلية سلطة جديدة متحالفة مع أعداء الدوحة الإقليميين.

يفصل هذا التقرير دوافع تركيا لتقديمها الدعم العسكري للحكومة الليبية ضد الهجوم الذي يقوده حفتر ويحلل آثار ذلك الدعم على ميدان المعركة وعلى الجبهة الدبلوماسية، ويقمّ الأفق المحتملة لخفض التصعيد. ويجادل بأن التدخل العسكري التركي وإرسال المقاتلين السوريين إلى ليبيا أدى على المدى القصير إلى تعزيز قوة القوات الحكومية في العاصمة، لكنه أوضح أنه ما من نهاية في الأفق للتصعيد العسكري. يستند التقرير إلى عشرات المقابلات مع مسؤولين وخبراء أترك وليبيين، إضافة إلى ممثلين عن حكومات غربية وعربية.

مسؤول إماراتي لخص موقف بلاده على الشكل الآتي: "الهدف الرئيسي للإمارات في ليبيا هو الاستقرار. كما أننا نركز على المقاتلين الأجانب ومحاربة التنظيمات الإرهابية. لا نرغب برؤية عاصمة كطرابلس تحت سيطرة الميليشيات. ولتحقيق هذه الأهداف، فإن الإمارات تدعم بشكل كامل جهود الأمم المتحدة لدفع الأطراف المتحاربة معاً لتأمين وقف لإطلاق النار وعملية سياسية. الإمارات تدعم بشكل كامل بعثة الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والنتائج التي توصل إليها مؤتمر برلين. ليس لدينا أي قوات على الأرض في ليبيا. بالنسبة لحفتر، نستطيع التواصل معه، لكننا لا نتحكم بسلوكه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إماراتي، نيسان/أبريل 2020. المسؤولون المصريون يعبرون عن وجهات نظر مماثلة فيما يتعلق بالوضع النهائي الذي يتطلعون إليه في ليبيا ويكررون الإدعاء بأنهم لا يتحكمون بتحركات حفتر. يذكر أن مصر عارضت في البداية خطة حفتر شن هجوم على طرابلس. لكن حالما بدأ الهجوم، يعترف المسؤولون في القاهرة، بأنهم قدموا له الدعم (بشكل رئيسي عبر السماح بنقل المعدات العسكرية عبر الحدود المصرية مع ليبيا). لكنهم يرفضون بشكل قاطع أن يكون لهم قوات على الأرض. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين مصريين، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2019.

II. المشهد من أنقرة: لماذا تدخلت تركيا في ليبيا

عندما قررت تركيا التدخل في الصراع الليبي، ادعت قيادتها أن الهدف الرئيسي كان إعادة التوازن إلى الوضع على الأرض وإجبار حفتر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. إلا أن أهداف أنقرة في حماية حكومة السراج تشكل جزءاً لا يتجزأ من تطلعاتها الأوسع لضمان مصالحها الجيوسياسية في شرق البحر المتوسط والمحافظه على منطقة نفوذ في شمال أفريقيا. كما أن لتركيا مصالح اقتصادية في الاحتفاظ بحليف لها في طرابلس.

أ. حماية حكومة طرابلس

أتى قرار أنقرة بالتدخل في ليبيا بعد أن بدأت قوات حفتر المتقدمة ببطء، مدعومة بالأسلحة الإماراتية والمتعاقدين العسكريين الخاصين الروس، بتهديد بقاء حكومة طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. لم يكن الدعم السري الذي قدمته أنقرة للحكومة منذ اندلاع الأعمال القتالية في نيسان/أبريل 2019 كافياً لعكس ذلك المد. ⁷ المسؤولون في أنقرة يقولون إن "هذه الوقائع على الأرض" والطلب الرسمي الذي قدمته حكومة السراج طلباً للمساعدة هي التي دفعتهم إلى اتخاذ القرار بالتدخل. ⁸ يبدو أن تركيا وحكومة السراج انفقتا على الطلب الرسمي لضمان الغطاء القانوني للمساعدة التركية. حالما تعهدت تركيا بالتدخل، أصدر السراج طلباً للمساعدة ليس من تركيا وحسب بل من أربع دول أخرى أيضاً. ⁹

داخلياً، اعتمد الرئيس رجب طيب أردوغان على روايتين مكملتين لتبرير تدخل تركيا دفاعاً عن حكومة طرابلس. الرواية الأولى تتعلق بالتاريخ الإمبريالي العثماني والوجود الظاهري لمئات الآلاف من الليبيين من أصل عثماني، الذين تعربوا بشكل كامل الآن، والذين تعهد الرئيس بالدفاع عنهم. ¹⁰ ورواية ثانية تتعلق بالشرعية. فقد وصف أردوغان حفتر بأنه "انقلابي" ووصف هجومه على طرابلس بأنه "محاولة انقلاب"، مدعومة بقوى أجنبية مختلفة معادية لتركيا. ¹¹ في تعاده لتلك القوى، أشار أردوغان بشكل رئيسي إلى مصر والإمارات، وأيضاً إلى إسرائيل، وروسيا، والسعودية وفرنسا. ¹²

⁷ عدد المتعاقدين الأمنيين الخاصين الروس على الأرض في ليبيا موضع جدل، وكذلك دورهم في القتال. بعض الدبلوماسيين الغربيين ومسؤولي حكومة طرابلس يدعون أن أكثر من 1,000 روسي موجودون مع قوات حفتر ويشاركون في المعارك على خطوط الجبهة. دبلوماسي أميركي تحدث في آذار/مارس 2020 فادعى أن هناك نحو 3,000 روسي على الأرض في ليبيا. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، ومسؤولين حكوميين وضباط يعملون مع الحكومة، تونس، طرابلس، مصراتة، كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومع دبلوماسي أميركي، واشنطن، آذار/مارس 2020. يدعي داعمو حفتر أن عدد المتعاقدين الروس لم يتجاوز بضع مئات وأن دورهم كان بشكل رئيسي صيانة الطائرات وتشغيل الدفاعات الجوية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار لحفتر، طرابلس، بنغازي، كانون الأول/ديسمبر 2019. لقد أنكرت موسكو أي دور مباشر في إرسال مقاتلين روس إلى ليبيا. Bloomberg, 11 January 2020, "Putin says he hasn't sent Russian mercenaries to Libya". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، طرابلس، روما، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2020. ¹⁰ في خطاب ألقاه في 14 كانون الثاني/يناير أمام المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، أكد أردوغان على الرابطة العثمانية في ليبيا: "في ليبيا، هناك أترك كوروغلو من أيام العثمانيين يتجاوز عددهم المليون؛ وهم أحفاد بربروس ودرغوت، ويتعرضون للتطهير العرقي. حفتر مصمم على تدميرهم أيضاً. وكما هو الحال في كل شمال أفريقيا، في ليبيا أيضاً، فإن واحداً من واجباتنا الرئيسية يتمثل في حماية أحفاد أسلافنا". AA Haber, 14 كانون الثاني/يناير 2020. (ترجمة مجموعة الأزمات عن التركية) بارباروس ودرغوت أميران عثمانيان عاشا في القرن السادس عشر وحكما طرابلس. يقال إن الليبيين الذين يشير إليهم أردوغان، "أترك كوروغلو"، هم أحفاد الجنود العثمانيين الذين استقروا في ليبيا بداية من مطلع القرن السادس عشر. ويطلق عليهم أيضاً اسم "كولوغو".

¹¹ في ليبيا، لا تلقى أي من هاتين الحججتين صدى يذكر. فمعظم الليبيين، حتى أولئك المتحدرين من مصراة الذين يمكن أن يدعوا بأنهم من أصول تركية لا يدعمون التدخل التركي، ويعتبرون أنفسهم عرباً. بالنسبة لحفتر، فإن خصومه يصفونه على أنه "مجرم حرب" وليس على أنه انقلابي.

¹² في أحد خطباته، قال أردوغان إن حفتر "يحصل على دعم من دول غير ديمقراطية مثل مصر، والسعودية والإمارات". مقتبس في Diken, 18 January 2020. وفي خطاب آخر قال: "الإمارات ومصر تقودان التدخل. وللأسف فإن السعودية تقدم دعماً كبيراً. إنهم يتعاملون بشكل وثيق مع إسرائيل. إنهم ينقضون على ليبيا كالكلاب الجائعة". "Cumhurbaşkanı Erdoğan: ABD-İran'ın gerginliğinin azaltılması için çok ciddi gayretler gösteriyoruz" التوتير الأميركي – الإيراني]، دائرة الاتصالات، 5 كانون الثاني/يناير 2020. واتهم الرئيس التركي آخرين أيضاً، وهو يبرز صورة للصحفيين: "الرجل في المقدمة هو حفتر. والرجل الذي يظهر في الدائرة مقرب جداً من السيد بوتن. إنه قائد فاغنر [الشركة الأمنية الروسية الخاصة]. هو يديرها. وهذا وزير الدفاع الروسي شويغو. وإلى جانبه تماماً ترون رئيس الأركان العامة الروسية غيراسيموف. هؤلاء حالياً كبار الضباط الروس. وهم يوجهون فاغنر هناك. ورغم ذلك يقولون: 'ليس لنا علاقة كذلك هناك'. حالياً، روسيا نفسها، وعلى أعلى مستوى، توجه الحرب هناك". كما قال: "أولئك الذين يدعمون حفتر معروفون. مصر، وإدارة أبو ظبي،

كما تجادل أنقرة الرسمية بأن الجمهور الليبي بما في ذلك الجمهور والمسؤولين في شرق ليبيا التي يسيطر عليها حفتر، يدعمون العمل العسكري التركي ويعارضون حفتر. مسؤول تركي رفيع قال:

الليبيون يرون في تركيا صديقهم الوحيد. هناك أعضاء في مجلس النواب في الشرق يقولون لنا في أحاديثهم الخاصة: "لا ينبغي أن نتوقفوا عند إنقاذ الغرب [في ليبيا]، أنقذونا في الشرق أيضاً من اضطهاد حفتر؛ نحن مجبرون على الظهور بمظهر الداعمين له علناً، لكننا لا ندعمه"¹³.

الأكثر أهمية من ذلك، هو أن المسؤولين الأتراك يؤكدون على أن أفعالهم في ليبيا شرعية وتلتزم بشكل كامل بالقانون الدولي. المستشار التركي الخاص للشؤون الليبية، أمر الله إشلر، شرح قائلاً: "توقعنا أن يكون هناك انتقادات [من الخارج] لتدخلنا، ولذلك قال لنا رئيسنا: 'سنذهب إلى ليبيا فقط إذا دعينا'"¹⁴. تقدم رئيس الوزراء السراج بالطلب في 20 كانون الأول/ديسمبر، فدعى الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، والجزائر وتركيا، وجميعها كانت قد قدمت سابقاً مساعدات أمنية ومساعدات لمحاربة الإرهاب لحكومة طرابلس، للمساعدة في محاربة "المرتزقة الأجانب، والمجموعات المسلحة والتشكيلات التي ترفض الاعتراف بشرعية الدولة، وتهدد الأمن والسلام في تحدٍ سافر لسيادة الدولة"¹⁵. بعد ذلك بوقت قصير، جعلت تركيا دعمها العسكري لطرابلس رسمياً ففي 21 كانون الأول/ديسمبر، وافق البرلمان التركي على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني كان أردوغان والسراج قد وقعاها في 27 تشرين الثاني/نوفمبر.¹⁶ في 30 كانون الأول/ديسمبر، أرسل أردوغان طلباً للبرلمان للموافقة على إرسال قوات مسلحة تركية إلى ليبيا لمدة عام واحد، أقره النواب في 2 كانون الثاني/يناير.¹⁷

تجادل أنقرة بأنها، وبالنظر إلى أن تركيا استجابت لدعوة، فإن دعمها لطرابلس لا يشكل تدخلاً خارجياً غير مشروع، وبالتالي تستبعد حقيقة أن تقديمها للأسلحة والمعدات العسكرية لحكومة طرابلس، سراً وعلناً، ينتهك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. ويقول المسؤولون في أنقرة إن تركيا تقوم بمجرد تعزيز القوة الدفاعية للحكومة الليبية المعترف بها من الأمم المتحدة، والتي لها الحق في الدفاع عن نفسها لكنها تفقر إلى

وبنفس الطريقة، السعوديون وفرنسا يدعمون حفتر". "Cumhurbaşkanı Erdoğan, Pakistan ziyareti dönüşü", Directorate of Communications, 15 February 2020. gazetecilerle söyleşi gerçekleştirdi".

¹³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي رفيع، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

¹⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أمر الله إشلر، الممثل الخاص للرئيس التركي لشؤون ليبيا، أنقرة، شباط/فبراير 2020. ويتفق الدبلوماسيون الغربيون على أن طرابلس وجهت رسائلها بطلب الدعم العسكري إلى الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، والجزائر وتركيا في 20 كانون الأول/ديسمبر، فقط بعد أن كان السراج قد تلقى تأكيدات باعتزام تركيا تقديم دعم علني لحكومة طرابلس. وأضافوا أن السراج كان يعرف منذ البداية أنه، باستثناء تركيا، لن تتدخل أي من تلك الدول عسكرياً لدعم القوات الموجودة في طرابلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، روما، طرابلس، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

¹⁵ رسالة طلب المساعدة الموقعة من فايز السراج والموجهة إلى دولة أجنبية (ليست تركيا)، غير مؤرخة وتمت مشاركتها مع مجموعة الأزمات في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. كما تقول الرسالة: "لقد تعرضت الدولة الليبية وشعبها لعدوان وحشي وتهديدات من قبل مجموعات حفتر المتمردة منذ نيسان/أبريل الماضي. وتتلقى هذه المجموعات الدعم من عدد كبير من الدول والمرتزقة الأجانب، الذين يقدمون لها الأسلحة والدعم اللوجستي بطريقة غير قانونية، وفي انتهاك لسيادة الدولة الليبية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة". وتضيف أن عدوان حفتر سمح "لمجموعات متطرفة إرهابية يقودها تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة" باستئناف أنشطتها، وتخلص إلى القول: "إننا نطلب دعمك لاستعمال جميع الوسائل الممكنة، وطبقاً للمتطلبات التي تفرضها الظروف الراهنة، بالتنسيق مع الحكومة الليبية وكياناتها الأمنية والعسكرية، لمواجهة تبعات هذا العدوان ومنع تعريض الأمن والاستقرار الدوليين للخطر". انظر أيضاً "السراج يناشد الدول 'الصدقية' لمواجهة تقدم حفتر نحو طرابلس"، الشرق الأوسط، 21 كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁶ صوت 269 نائباً لصالح المذكرة و125 ضدها. لم يحضر جميع أعضاء البرلمان عملية التصويت؛ ومن بين أولئك الذين حضروا، نواب الائتلاف الحاكم، المكون من حزب العدالة والتنمية وحزب العمل القومي، الذين صوتوا بالموافقة، في حين أن نواب حزب الشعب الجمهوري، وحزب الخير وحزب الشعوب الديمقراطي صوتوا ضدها. "Libya ile askeri işbirliği anlaşması kabul edildi" [Agreement on military cooperation with Libya has been ratified], *Gazete Duvar*, 21 December 2019. تم نشر نص القانون المقترح على موقع البرلمان على الإنترنت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁷ وثيقة موقعة من قبل أردوغان، رئاسة الجمعية الوطنية الكبرى، 30 كانون الأول/ديسمبر 2019. التصويت الذي جرى في 2 كانون الثاني/يناير 2020 كانت نتيجته أن 325 نائباً صوتوا بالموافقة و184 بالرفض. مرة أخرى، فإن نواب حزب العدالة والتنمية وحزب العمل القومي صوتوا بالموافقة، ونواب حزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطي، وحزب الخير صوتوا بعدم الموافقة. [مشروع القانون الذي يفوض بإرسال القوات المسلحة إلى ليبيا تمت المصادقة عليه في البرلمان. ما الذي حدث في الجمعية العامة؟]، "Libya tezkeresi Meclis'ten geçti, Genel Kurul'da neler yaşandı"، BBC Turkish, 2 January 2020. كان من المقرر أصلاً أن يجري التصويت في 9 كانون الثاني/يناير، لكنه قُدم بعد تحديد موعد الاجتماع بين الرئيس أردوغان وفلاديمير بوتين في 8 كانون الثاني/يناير. أراد أردوغان الذهاب إلى ذلك الاجتماع وفي يده موافقة البرلمان، على حد تعبير دبلوماسي أوروبي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أواخر كانون الثاني/يناير 2020. محللو مراكز الأبحاث في أنقرة عبروا عن آراء مماثلة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

القدرة التي تمكنها من ذلك. إضافة إلى ذلك، فقد أكد أردوغان بشكل متكرر على شرعية تدخل تركيا، مقارنة بتدخل الآخرين.¹⁸

كما يشنكي المسؤولون في أنقرة مما يصفونه بنفاق اللاعبين الدوليين الآخرين، مثل روسيا، والإمارات، ومصر وفرنسا، الذين يعترفون رسمياً بحكومة السراج لكنهم يقدمون المساعدات العسكرية وبالتالي الشرعية غير المباشرة لمعسكر حفتر. على حد تعبير مسؤول في وزارة الخارجية: "إذا كانوا يدعون هجوماً مسلحاً ضد حكومة الإنقاذ الوطني [حكومة طرابلس]، ينبغي عليهم على الأقل أن يعلنوا رسمياً أنهم لم يعودوا يعترفون بسلطة حكومة الوفاق الوطني".¹⁹

كما يشجب المسؤولون الأتراك المواقف المتناقضة لبروكسل وواشنطن، التي تدعي بأنها تدافع عن الديمقراطية وسيادة القانون في العالم لكنها مترددة حيال محاولة مسلحة للإطاحة بالقيادة السياسية الليبية. ويقولون إن هذا الموقف سيقوض مصداقية الغرب في أعين المجتمعات العربية.²⁰ آخرون في أنقرة مقتنعون بأن الإمارات تنشر الدعاية، وتتهم تركيا بدعم الإسلاميين السياسيين والمتشددین ضد القوى العلمانية، ويعبرون عن خشيتهم في أن يتقبل الأوروبيون هؤلاء الذين يقبلون هذه الاتهامات دون تدقيق.²¹ كما يعبر المسؤولون الأتراك عن إحباطهم من الأوروبيين، دون أن يحددوا أي بلد، المقتنعين خطأً، على حد قولهم، بأن حفتر يستطيع تأسيس حكم قوي، وبالتالي وقف تدفقات الهجرة، التي يدعون أنها كل ما يهم الأوروبيين.²² تركيا اعتبرت إطلاق الاتحاد الأوروبي لبعثة بحرية، هي عملية إيريني، لمراقبة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة غير منصف، لأن الاتحاد الأوروبي لن يراقب ممرات إيصال الأسلحة البرية أو الجوية، التي يستخدمها داعمو حفتر، في حين أن تركيا توصلت للأسلحة بشكل رئيسي عن طريق البحر.²³ كما تكثر

18 "الخمسة آلاف [مقاتل] سوداني، والألفي شخص الذين أتوا مع مجموعة فاغتر الروسية - بأي صفة هم في ليبيا؟" إحاطة صحفية لأردوغان في تونس، إدارة الاتصالات التركية، 25 كانون الأول/ديسمبر 2019.

19 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

20 مسؤول تركي رفيع قال: "حفتر يريد السيطرة على طرابلس بالقوة وأن يحكمها بقبضة قوية. العالم الغربي منافق فيما يتعلق بالديمقراطية. وسبذكر التاريخ هذا، ولن يسامح العالم العربي أولئك الذين وقفوا ضد جمهور الليبيين في هذه الأوقات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020. رغم ذلك، فإن حكومة السراج لم تُنتخب وتحكم بالمراسم دون أن تخضع للمساءلة أمام البرلمان، ما يتعارض نسبياً مع حجة الدفاع عن الديمقراطية. في الواقع، تم اختيار السراج رئيساً للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2015 بعد مفاوضات مدعومة من الأمم المتحدة دامت عاماً كاملاً وأنتجت وثيقة حكم تُعرف بالاتفاق السياسي الليبي. قرار مجلس الأمن رقم 2259 (23 كانون الأول/ديسمبر 2015) أقر الاتفاق واعترف بالمجلس الرئاسي برئاسة السراج بوصفه الممثل الشرعي للدولة الليبية. السراج، الذي كان عضواً في البرلمان حينذاك، كان يفترض به تقديم قائمة مقترحة بأعضاء الحكومة لتتم الموافقة عليها من قبل مجلس النواب الذي انتخب في العام 2014، خلال ثلاثين يوماً. إلا أن المجلس لم يوافق عليها. رغم ذلك، فإن الأمم المتحدة والدول الأعضاء اعترفت بالسراج بوصفه رئيس وزراء ورئيس ليبيا، واعتبرت حكومته شرعية. المكونات المواجهة لحفتر تقول إن غياب الدعم البرلماني يجعل حكومة السراج غير شرعية بموجب القانون الليبي؛ وتدعم حكومة منافسة في الشرق لا تتمتع بالاعتراف الدولي. فيما يتعلق بالأزمة السياسية الليبية، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 170، الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادته، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

21 أحد محللي مراكز الأبحاث قال: "الحجة التي تقول إن حفتر علماني والسراج متطرف هي بروباغندا زائفة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020. متحدت باسم حزب العدالة والتنمية قال إن بعض ممثلي الأحزاب السياسية في تركيا كانوا ينتهون عن جهل الخط القاتل بأن السراج يمثل مجموعات تسعى إلى تأسيس دولة إسلامية بينما حفتر علماني. "AKP sözcüsü Çelik: Sarrac hükümetine bağlı güçlere TSK eğitim verecek" [AKP spokesperson Çelik: TAF will train Serraj government's forces], T24, 6 January 2020. قادة عدد من الدول العربية، وخصوصاً الإمارات ومصر، يعتبرون الإخوان المسلمين تهديداً إسلامياً، في حين أن حزب العدالة والتنمية استنمرا كثيراً في تمكين التنظيم في سائر أنحاء المنطقة، خصوصاً بعد الانتفاضات العربية في العام 2011.

22 مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين، أنقرة، شباط/فبراير 2020. رغم أن المسؤولين في أنقرة يقولون إن العديد من الدول الأوروبية تدعم حفتر لأنها تريد أن يمسك بالسلطة رجل قوي قادر على وقف تدفقات الهجرة، فإن دعم حفتر في بعض العواصم الأوروبية (والولايات المتحدة) مدفوع بدرجة كبيرة لاعتبارات محاربة الإرهاب. المسؤولون الفرنسيون بشكل خاص ينظرون إلى قوات الأمن التي يقودها حفتر على أنها شريك أممي موثوق، وأكثر جدية من سلطات طرابلس في محاربة ما يعتبرونه مجموعات إرهابية في المناطق الواقعة تحت سيطرة كل منها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أوروبيين وأميركيين، تونس، باريس، 2019؛ ومع مسؤولين أمميين، تونس، 2019.

23 مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي سابق، آذار/مارس 2020. في أواخر آذار/مارس، أطلق الاتحاد الأوروبي EUNAVFOR MED Iriini وهي بعثة بحرية مكلفة بمراقبة نقل الأسلحة إلى ليبيا. رغم أنها بعثة بحرية بشكل رئيسي، فإن مخططي الاتحاد الأوروبي يقولون إن الرادارات المركبة على القوارب، إضافة إلى الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية ستساعد أيضاً في مراقبة عمليات نقل الأسلحة التي تحدث برأ وجواً، على الأقل في النصف الشمالي من البلاد، الذي يحاذي البحر المتوسط. ما تزال تفاصيل عملية إيريني قيد النقاش، ولم تصبح قواعد الاشتباك نهائية بعد. تتمثل إحدى القضايا الشائكة فيما إذا كان سيسمح لسفن الاتحاد الأوروبي باعتراض وتفتيش السفن التركية المتوجهة إلى ليبيا، حتى تلك التي ترافقها سفن حربية تركية. إذا تمت الموافقة على مثل تلك القواعد، الأمر الذي لا يعتبره مسؤولو الاتحاد الأوروبي مرجحاً على الإطلاق، سيكون للعملية أثر غير متناسب على أنقرة مقارنةً باللاعبين الإقليميين الآخرين الداعمين لحفتر. ففي حين ترسل أنقرة مساعداتها لحكومة طرابلس بشكل رئيسي عن طريق البحر، فإن داعمي حفتر يرسلون له المعدات العسكرية بشكل رئيسي برأ وجواً. ومثل هذه الشحنات الأخيرة

الاتهامات في أنقرة بأن المصالح النفطية تكمن وراء المواقف الغربية. على حد تعبير أحد المسؤولين: "روسيا مدفوعة كلياً بمصالحها. وكذلك الولايات المتحدة. اتصل ترامب بحفتر مباشرة بعد 4 نيسان/أبريل. لماذا؟ بسبب المصالح النفطية. تركيا، من جهة أخرى، ليست مناقفة وستكون على الجانب الصحيح من التاريخ".²⁴

في المحصلة، تعتقد أنقرة بأن الدعم العسكري التركي لطرابلس، ومن خلال تحقيق التوازن بين القوى على الأرض، سيقنع حفتر بأنه لا يستطيع الاعتماد على النصر العسكري، ونتيجة لذلك، سيترتب عليه القبول بتسوية سياسية متفاوض عليها. على حد تعبير أحد المسؤولين في أنقرة: "حفتر ليس له مصلحة في التفاوض ودون وجود تركيا، كان سيوقف الهجوم فقط إذا استسلمت حكومة طرابلس وقبلت بشروطه". وأضاف: "بفضل التدخل التركي، رأى أنه لن يكون من الممكن [بالنسبة له] الحصول على نتائج سهلة".²⁵

يؤكد المسؤولون الأتراك على أنهم تدخلوا لإجبار حفتر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات ويقولون إنهم مستعدون لدعم القوات التي تتخذ من طرابلس مقراً لها إلى أمد غير محدود. في شباط/فبراير، عبر المسؤولون في أنقرة عن ثقتهم بأن تركيا ستفعل "كل ما هو ضروري" لمنع حفتر من السيطرة على طرابلس: "إما أن يقول داعمو حفتر له بأن عليه الانخراط في المفاوضات والقبول بتسوية سياسية، أو إن الحرب ستطول لأن تركيا لن تتراجع عن الدفاع عن طرابلس".²⁶ لقد دعا بعض المسؤولين الولايات المتحدة لممارسة نفوذها على مصر والإمارات لوقف دعمها العسكري والمالي لعمليات حفتر. ويقولون إنه إذا شن حفتر هجوماً شاملاً على طرابلس، فإن أنقرة مستعدة لنشر قواتها الهجومية.²⁷

ب. طموحات استراتيجية

بعد قرار أنقرة حماية حكومة طرابلس من الهزيمة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من الطموحات الجيو-استراتيجية لتركيا، التي تدفع بها على نحو متزايد، بما في ذلك عبر فرض قواتها العسكرية. ولهذا الموقف جذوره في مفهوم جديد نسبياً للدفاع الوطني، الذي لم يعد فيه "الوطن" يشير إلى الأرض وحسب، بل أيضاً إلى البحر، أو "الوطن المائي"، وهو تعبير استخدمه أول مرة الأدميرال رمضان جيم غوردنيز في العام 2006.²⁸ وانتشر التعبير في آذار/مارس 2019 عندما سمي الأسطول التركي مناورات أجريت في شرق المتوسط "الوطن المائي". الائتلاف الحاكم في تركيا المكون من حزب العدالة والتنمية وحزب العمل القومي ملتف حول هذه السياسة الخارجية الإقليمية الأكثر حضوراً، والتي تعزز أيضاً القومية التركية وتساعد القيادة التركية على المحافظة على الدعم المحلي.²⁹

يمكن مراقبتها لكن ليس اعتراضها. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، بروكسل، آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020.

²⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي، شباط/فبراير 2020.

²⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي رفيع، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

²⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي رفيع، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

²⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تركي رفيع، أنقرة، شباط/فبراير 2020. في خطاب أمام البرلمان في 14 كانون الثاني/يناير، قال أردوغان إن تركيا ستدعم هجوماً ضد حفتر إذا لم يتراجع عن مهاجمة العاصمة: "في الأيام القادمة، سنتابع الخيارات التي يتم اتخاذها - من يقف مع الانقلابي حفتر ومن يقف مع الحكومة الشرعية للبلاد. وإذا استمرت الهجمات على الإدارة الشرعية للبلاد وعلى أخوتنا في ليبيا، لن نتردد في تلقين المخطط للانقلاب الذي يستحقه. وجودنا في هذه المنطقة سيبقى إلى أن تحقق ليبيا الحرية والاستقرار". إدارة الاتصالات في رئاسة الجمهورية التركية. (ترجمة مجموعة الأزمات عن اللغة التركية).

²⁸ كان جيم غوردنيز بين الضباط الذين سجنوا بعد محاكمات سليدهامر المثيرة للجدل (2011-2015)، والذين اتهموا بقيادة محاولة الانقلاب ضد أردوغان، الذي كان حينها رئيساً للوزراء. في العام 2014، ادعت الحكومة أن هذه المحاكمات كانت جزءاً من خطة وضعها أعضاء مرتبطون بغولن في الجهاز القضائي. (فتح الله غولن داعية تركي يرأس حركة إسلامية عبارة للحدود تتهمها تركيا بالاختراق غير القانوني لمؤسسات الدولة وتحملها مسؤولية محاولة الاغتيال التي جرت في 15 تموز/يوليو 2016). أطلق سراح غوردنيز في العام 2015 بعد أن أمرت المحكمة الدستورية بإعادة محاكمته. وهو يكتب الآن زاوية بعنوان "الوطن المائي" في يومية آيدينليك (Aydinlik) النيو-قومية. وألف كتاباً نشر في العام 2016 صاغ فيه العبارة التي تم ترويجها منذ ذلك الحين: "إن من سفينة حربية يعادل الوطن". *Ulusal Kanal*, 9 March 2019.

²⁹ لقد ساعدت عودة بروز النزعة القومية في المجتمع التركي والسياسة التركية في السنوات الأخيرة على تمكين سياسة خارجية أكثر نشاطاً وتوسعية، مقارنة بالسياسات الأكثر حذراً وتعقلاً للحقبة الجمهورية. وقد لعب الحنين الإمبريالي سواء في الثقافة الشعبية أو في الخطاب السياسي على المشاعر الانتقامية وعززها وصوّرت تركيا الجديدة على أنها بلد قوي وفخور بقيادة قائد صلب لن يحنى أمام الخصوم الأجانب". *Paul T. Levin, "What's Driving Turkey's Foreign Policy?", Texas National Security Review* (October 2019).

1. النزاع على الولاية القضائية البحرية في شرق المتوسط

انسجاماً مع مفهوم "الوطن الأزرق"، وقّع أردوغان مذكرة تفاهم "حول ترسيم مناطق الولاية القضائية البحرية في المتوسط" مع السراج في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وصادق البرلمان التركي عليها في الأسبوع التالي.³⁰ لقد سعت تركيا منذ وقت طويل للتوصل إلى هذه الاتفاقية بوصفها أداة محورية للشروع في ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وتقليص ما ترى فيه مزايًا غير متناسبة تحظى بهما عدوتها أنقرة التاريخيتان اليونان وجمهورية قبرص.³¹

يدعي المسؤولون الأتراك أن لا علاقة بين التدخل التركي في ليبيا وهذه الاتفاقية البحرية، وأن الأمر "مجرد مصادفة" في أن أردوغان والسراج وقعا المذكرة في نفس اليوم الذي وقعا فيه اتفاق التعاون الأمني.³² إلا أن العديد من الخبراء الأتراك يتفقون على أن تتابع الأحداث يوحي بأن الاتفاق البحري كان بوابة لزيادة الدعم العسكري التركي.³³ حينذاك، ركز النقاش العلني على الاتفاق البحري، وأهمّل الاتفاق الأمني بشكل كبير، الذي استغرق البرلمان وقتاً أطول للمصادقة عليه.³⁴ أحزاب المعارضة التي صوتت لصالح الاتفاق البحري عادت وانتقدت الحكومة لاحقاً لربطه بقرارها إرسال القوات التركية إلى ليبيا، وهو ما تعارضه هذه الأحزاب.³⁵

تضع اتفاقية الحدود البحرية الحدود على مسافة 18.6 ميل بحري (35 كم) بين تركيا وليبيا.³⁶ وبموجب هذه الاتفاقية، فإن تركيا وليبيا تطالبان بنفسهما بمنطقتين اقتصاديتين حصريتين على شكل قمع شمال وجنوب الحدود على التوالي.³⁷ معظم المناطق الاقتصادية الحصرية التركية وجزء من المنطقة الاقتصادية الحصرية الليبية تتقاطع مع مياه تعتبرها أثينا جزءاً من الجرف القاري لليونان.

من وجهة نظر المسؤولين الأتراك والرأي العام التركي، فإن الاتفاق البحري مع طرابلس كان فوزاً استراتيجياً وامتدحت التوصل إليه أصوات عابرة للطيف السياسي.³⁸

³⁰ في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، صادق البرلمان التركي على مذكرة التفاهم حول ترسيم الحدود البحرية بموافقة 293 صوتاً ومعارضة 13 صوتاً. صوت نواب حزب العدالة والتنمية، وحزب العمل القومي، وحزب الشعب الجمهوري وحزب الخير لصالح القرار، بينما صوت نواب حزب الشعوب الديمقراطي ضدها. نص المذكرة متوفر بالتركية، والعربية والإنكليزية على موقع البرلمان على الإنترنت.

³¹ ينبع النزاع حول ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط من اكتشاف موارد النفط والغاز من قبل إسرائيل وقبرص وغياب أي تعريف متفق عليه بين الدول الساحلية حول مناطقها الاقتصادية الخالصة المتبادلة. ثمة مجموعتان من الخلافات الكامنة في جذر المشكلة: المسألة القبرصية، التي لم تسوّها تركيا، وقبرص واليونان والتي تعد مصدراً للخلاف فيما يتعلق بالحدود البحرية بين تركيا وقبرص؛ وتفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي معاهدة، طبقاً لأثينا، تعطي لليونان الحق في وضع حدودها البحرية بدايةً بجزرها. أما تركيا فتظعن بهذا التفسير وتعتبر التراب الأساسي للبلاد نقطة البداية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل بلد. إضافة إلى ذلك، فإن تركيا وإسرائيل لم توقعاً على اتفاقية الأمم المتحدة.

³² مسؤول تركي رفيع قال: "ليس هناك صلة بين توقيع مذكرتي التفاهم في اليوم نفسه. لقد كانت كلتاها قيد المعالجة منذ وقت طويل. اغتنمنا فرصة زيارة السراج لتوقيع المذكرتين معاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

³³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين ومحللين أتراك، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

³⁴ بعد التوقيع، ركزت عناوين وسائل الإعلام التركية الكبرى على الاتفاق البحري. انظر، على سبيل المثال، "Greece and Israel can no longer exclude other coastal states", *Daily Sabah*, 11 December 2019; "The worst scenario in the East Med has been averted", CNN Turk, 25 December 2019 و "Libya deal ensures Turkey's maritime freedom", Anadolu Agency, 27 December 2019.

³⁵ نائب عن حزب الشعب الجمهوري قال: "وقعا الاتفاق [البحري]، لكن بعد ذلك مباشرة عرضوا مشروع قانون يدعو لإرسال قواتنا المسلحة إلى ليبيا. يريدون إرسال جنودنا إلى مكان عالق في الصراع ... إلى تلك الفوضى. ونحن ضد ذلك". مقتبس في 2019. *Yeniçağ Gazetesi*, 24 December 2019. (ترجمة مجموعة الأزمات عن التركية.) "Birine evet diğerine hayır". (ترجمة مجموعة الأزمات عن التركية.) نائب عن حزب الخير قال: "لقد ربطوا [حزب العدالة والتنمية] اتفاق ترسيم الحدود البحرية بمشروع قانون إرسال القوات إلى ليبيا. إلا أنهما أمران مختلفان جداً. نحن صوتنا ضد إرسال القوات". مقتبس في "İYİ Parti'li Dervişoğlu: Haberdar olsak", Haberler.com, 7 January 2020. (ترجمة مجموعة الأزمات عن التركية.)

³⁶ Selcan Hacaoglu and Firat Kozok, "Turkish offshore gas deal with Libya upsets Mediterranean boundaries", *World Oil*, 12 June 2019.

³⁷ المحرك الفكري وراء حاجة تركيا لتوقيع اتفاق ترسيم حدود بحرية مع ليبيا ووضع المعايير البحرية التي ينبغي أن تقوم عليها هو الأدميرال جهاد يابجي، الذي كانت أفكاره الأساس لاتفاق ترسيم حدود ثنائية مقترح قدمته تركيا إلى معمر القذافي على هامش قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا في العام 2010 قبيل الإطاحة بالزعيم الليبي. وضع يابجي كتاباً في العام 2019 قدم فيه فكرته بعق لجمهور أوسع، بعنوان "Benzer Bir Ortamda Birlikte Yaşamak İçin: Doğu Akdeniz'de Deniz Alanlarının Birlikte Kullanılması". نشره مركز الأبحاث Avrasya Stratejik Arastirmalar Merkezi

³⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع شخصية رفيعة في حزب معارضة رئيسي، أنقرة، شباط/فبراير 2020. الحزب الوحيد الذي لم يصوت لصالح الاتفاق البحري كان حزب الشعوب الديمقراطي الداعم للأكراد.

لأكثر من عقد من الزمن سعت أنقرة إلى عقد اتفاقيات ترسيم حدود بحرية مع مصر وليبيا تطعن في ضم أثينا لمناطق ولاية قضائية بحرية كبيرة للجزر اليونانية وقبرص، تاركة شريطاً ضيقاً من المياه والقاع البحري لتركيا.³⁹ لقد جادل المسؤولون والخبراء الأتراك منذ وقت طويل بأن الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الحصرية التي تدعيها اليونان ترقى إلى "سجن" تركيا، "البلد الذي يمتلك أطول ساحل" على المتوسط.⁴⁰ في العام 2011، قطعت الانتفاضات العربية المخططات التركية لتوقيع اتفاقيات مع ليبيا بزعامة معمر القذافي ومصر بزعامة حسني مبارك كان من شأنها أن ترسخ مطالب أنقرة.⁴¹

اتفاقيات المناطق الاقتصادية الخالصة التي عقدها جمهورية قبرص مع إسرائيل (2010)، ولبنان (2007)، ومصر (2003) بشأن التنقيب والحفر للحصول على الغاز الطبيعي تتبع خطوط ترسيم أثينا.⁴²

في العام 2019، ارتفعت الرهانات مع اكتشاف احتياطيات كبيرة للغاز الطبيعي قرب سواحل قبرص. وأدى العثور على هذه الكميات الكبيرة إلى توقيع اتفاق في كانون الثاني/يناير 2020 على خط أنابيب إيست مد (EastMed) من قبل إسرائيل، واليونان وقبرص، متجاوزين تركيا، لنقل الغاز الطبيعي من شرق المتوسط إلى أوروبا عبر اليونان.⁴³

التوترات الإقليمية المتصاعدة والنزاعات التي ما تزال دون تسوية تعقد المشهد. لقد ساءت علاقات تركيا مع مصر كثيراً منذ الانقلاب الذي وقع في العام 2013 على الرئيس محمد مرسي، عضو الإخوان المسلمين الذي كانت تدعمه، بينما ساءت علاقاتها بإسرائيل منذ العام 2010.⁴⁴ علاوة على ذلك، فإن تركيا لا تعترف بجمهورية قبرص.⁴⁵ أثبتت عقود من المفاوضات لترسيم الحدود التركية مع اليونان حول بحر إيجه عدم جدواها. وتركت ليبيا بوصفها البلد الساحلي الوحيد الذي ما تزال تركيا تتمتع معه بعلاقات جيدة، ما يجعلها حليفاً محتملاً حاسماً إذا تقدمت أنقرة بادعاءاتها بالحقوق البحرية. طرابلس، من جهتها، كانت بحاجة للدعم العسكري التركي.⁴⁶

ليس هناك بلد سوى ليبيا يقبل بقانونية خطة الترسيم التركية، واحتمال موافقة شركات النفط العالمية على القيام بأنشطة التنقيب في "مياه متنازع عليها" احتمال ضئيل.⁴⁷ ولذلك من غير المرجح أن تحصل تركيا

³⁹ تركيا لا تعترف بجمهورية قبرص وتقول إنها لا تستطيع الدخول في اتفاقيات مناطق اقتصادية خالصة أو استغلال الموارد الطبيعية في شرق المتوسط دون تقاسم العائدات مع الكيان القبرصي التركي الشمالي المنفصل. كما ذكر أعلاه، فإن تركيا لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي عاقلة منذ عقود في نزاع منفصل مع اليونان حول ترسيم المياه الإقليمية والجرف القاري في بحر إيجه. حول هذا المازق القديم، انظر: Crisis Group Europe and Central Asia Report N°216, *Aphrodite's Gift: Can Cypriot Gas Power a New Dialogue?*, 2 April 2012.

⁴⁰ يبلغ طول الساحل التركي على المتوسط 1,577 كم، لكن مع أخذ الجزر اليونانية بالحسبان، يصبح الشريط الساحلي اليوناني أطول. ساحل الأراضي الليبية (1,700 كم) أطول أيضاً من ساحل تركيا، لكن معظمه يعتبر جزءاً من حوض البحر الإيوني.

⁴¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر 2019؛ ومع دبلوماسي ليبي، النوحة كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴² وقعت جمهورية قبرص اتفاقيات حول ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة مع مصر (2003)، ولبنان (2007)، وإسرائيل (2010). مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة، لبنان وقعت الاتفاق لكن لم تصادق عليه.

⁴³ وافقت الحكومات الإيطالية واليونانية والقبرصية على المشروع في العام 2015، وبدأ كونسورتيوم (مشروع مناصفة بين شركة الغاز العامة اليونانية وشركة خاصة، وشركة أديسون الدولية، والفرع الإيطالي لشركة فرنسية، EDF) سرعان ما بدأت بتطوير المشروع. انضمت إسرائيل في العام 2017. *NS Energy*. "Eastern Mediterranean Pipeline Project".

⁴⁴ للمزيد، انظر مجموعة الأزمات، *معالجة الصراعات المتداخلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، 13 شباط/فبراير 2018.

⁴⁵ للمزيد حول النزاع في قبرص، انظر: Crisis Group Europe and Central Asia Report N°227, *Divided Cyprus: Coming to Terms on an Imperfect Reality*, 14 March 2014.

⁴⁶ تركيا تطالب حكومة طرابلس بالموافقة على الاتفاقية البحرية منذ مطلع العام 2019، لكن رئيس الوزراء السراج امتنع عن ذلك على أساس أن الاتفاقيات الدولية من هذا النوع كانت من صلاحيات البرلمان، وليس الحكومة. لم تكن مطالبات تركيا المضاعفة لتأمين اتفاق بحري مع طرابلس معروفة للناس في ليبيا، وكان بضعة دبلوماسيين أجانب وليبيين على علم بها. طبقاً لأشخاص مطلعين على المسألة، فإن السراج غير موقفه حيال التوقيع على الاتفاق فجأة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويقولون إن دافعه كان الحاجة لتأمين المساعدات العسكرية التركية، التي جعلتها أنقرة مشروطة بتوقيعه للاتفاق البحري. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أجانب وليبيين، ومسؤولين أميين، طرابلس، وروما والنوحة، كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁴⁷ اليونان وقبرص أدانتا اتفاق تركيا مع حكومة طرابلس، التي تدعيان أنها تنتهك القانون الدولي. فرنسا وإيطاليا التي لشركاتها النفطية مصالح في منتدى غاز شرق المتوسط، أدانتها. بعد رد فعل أولي قاس، خففت مصر من انتقاداتها، لكنها من ثم شكلت رأس حربة في 8 كانون الثاني/يناير 2020 لمبادرة دبلوماسية مع اليونان، وقبرص وفرنسا أدانت الاتفاقية البحرية واتفاقية التعاون الأمني بين أنقرة وطرابلس بوصفهما "انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولل قانون الدولي". وأكد البيان المشترك على أن الموقعين يعتبرون هذه الاتفاقيات "لاغية". البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية مصر، وفرنسا، وقبرص واليونان، وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، 8 كانون الثاني/يناير 2020.

على مكاسب مالية من تحركها في المستقبل المنظور. إلا أن الاتفاقية يمكن أن تساعد أنقرة على إحباط مشاريع الدول الأخرى التي ستستبعد تركيا فعلياً من شرق المتوسط وتقلص نفوذها.

من وجهة نظر تركيا، فإن الاتفاقية الجديدة تحقق هدفين. على المدى القصير، يمكن أن تزيد كلفة، وتؤخر من خلال الدعاوى القضائية، مد خط أنابيب الغاز الطبيعي في شرق المتوسط بطول 1,900 كم (1,180 ميل) الذي تريد اليونان وإسرائيل وقبرص بناؤه، وتجعله غير قابل للحياة.⁴⁸ على المدى الطويل، فإنها تحضر الأرضية لإجبار مصر وإسرائيل على التراجع عن اتفاقيتهما حول المناطق الاقتصادية الخالصة مع اليونان. تأمل أنقرة بأنهما ستوقعان من ثم اتفاقيات ترسيم حدود بحرية جديدة مع تركيا تمنحهما مناطق ولاية قضائية أكبر مما تمنحهما الاتفاقيات الحالية مع اليونان، على حساب مطالب أثينا.⁴⁹

2. مواجهة بيئة إقليمية معادية

يهدف إظهار تركيا لقوتها ليس إلى احتواء خصمها القديمين اليونان وقبرص، بل أيضاً مواجهة تحالف من الدول العربية معادٍ لتركيا، يشمل مصر، والإمارات والسعودية، وهي القوى الرئيسية الداعمة لحفتر. هذه الدول تعارض بقوة المجموعات المرتبطة بالإخوان المسلمين والتي اكتسبت قوة سياسية في الانتفاضات العربية في العام 2011 وتلقّت الدعم من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. في ليبيا، يشكل الإخوان جزءاً من حكومة طرابلس، رغم أنهم لا يهيمنون عليها. لكن وجودهم دفع أنقرة لاعتبار ليبيا حالة أخرى يحاول فيها خصومها الإقليميون إقصاء الإخوان عن الحكم.⁵⁰

بمعنى أوسع، فإن نشاط تركيا في ليبيا يتعلق بإرسال إشارة قوية إلى اللاعبين الساعين إلى تقييدها. على حد تعبير محلل مقيم في أنقرة:

ثمة شعوراً بأننا محصورون لا نستطيع التحرك. نحن بحاجة لإيجاد حلفاء جدد، وتعميق [علاقتنا مع] حلفائنا الحاليين وإيجاد فضاء نستطيع أن نكون موجودين فيه. تنتهج تركيا نزعة [إقليمية] في إظهار قوتها، كي لا تخسر موقعها.⁵¹

خبير في سياسات تركيا الإقليمية تربطه علاقات وثيقة بالحكومة قال، بالإشارة إلى نشاط تركيا العسكري: "تتصرف تركيا على هذا النحو [عندما تحصر في زاوية من قبل تحالف وعندما لا يترك لها خيار آخر]. في شرق المتوسط، أصبح هذا ملحاً بعد طرح مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي".⁵² ولدى أنقرة دافع مشابه لفرض قوتها الصلبة على الأرض في سورية والقرن الأفريقي، من أجل منع إقصائها عما تتصور أنه مخططات من شأنها أن تقلص النفوذ التركي.⁵³

3. المصالح الاقتصادية

المصالح الاقتصادية تلعب أيضاً دوراً في صياغة سياسة أنقرة حيال ليبيا؛ فقد سعت تركيا منذ وقت طويل إلى توسيع الأسواق أمام سلعها الاستهلاكية وتأمين الفرص لشركات بنائها بما في ذلك في ليبيا. مع تقلص

⁴⁸ خبير أوروبي قال: "نظرياً، يمكن للموقف التركي أن يرفع تكاليف التأمين بسبب ازدياد انعدام اليقين القانوني وعدم إمكانية استبعاد حادث عسكري". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات، 23 آذار/مارس 2020. وشرح مراسلو رويترز الأثر المحتمل لاتفاق تركيا البحري مع ليبيا على مشروع خط الأنابيب شرق المتوسط على النحو الآتي: "بضيق الاتفاق التركي - الليبي عقبه أخرى لجعل هذا الخط قابلاً للتنفيذ. في حين أن هناك سوابق لخطوط أنابيب عابرة للمناطق الاقتصادية الخالصة للدول، فإن تركيا لن تجعل ذلك سهلاً. الأكثر من ذلك هو أن أنقرة ستستخدم الاتفاق لتصعيد مطالبها بالتنقيب عن الطاقة في مياه قريبة من قبرص، حيث ترسل منذ شهرين سفنًا للتنقيب، وفي الأيام الأخيرة أرسلت طائرات استكشاف مسيرة". Luke Baker, Tuvan Gumrukcu and Michele Kambas, "Turkey-Libya maritime deal rattles East Mediterranean", Reuters, 25 December 2019. انظر أيضاً، Caroline Rose, "Turkey tests the waters in the eastern Mediterranean", Real Clear World, 8 December 2019.

⁴⁹ خبير تركي في الشؤون الليبية شرح أنه يمكن إغراء إسرائيل بذلك لأن حقل غاز أفرودايت الذي يعد حالياً جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تدعي قبرص امتلاكها يمكن أن يقع تحت الولاية القضائية لإسرائيل في اتفاقية ترسيم الحدود المقترحة من قبل تركيا. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لمركز أبحاث، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

⁵⁰ مجموعة الأزمات الدولية، معالجة الصراعات المتداخلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق.

⁵¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لمؤسسة بحثية، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

⁵² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل في مؤسسة بحثية، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

⁵³ تقرير الشرق الأوسط رقم 206، التنافس بين دول الخليج في القرن الأفريقي: تخفيف الأثر، 9 أيلول/سبتمبر 2019؛ Crisis Group Alert, "The Eleventh Hour for Idlib, Syria's Last Rebel Bastion", op. cit.

إمكانية الوصول إلى مختلف اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب الخلافات السياسية، فإن تركيا ترى فرصاً كامنة لشركات بنائها وشركاتها الكبرى الأخرى في ليبيا.⁵⁴

وتأمل تركيا أن تعزز العلاقات بين البلدين في أعقاب الاتفاقيتين الثنائيتين الأمنية والبحرية سيوفر المزيد من المكاسب الاقتصادية. ما يؤكد هذه التوقعات هو أنه في نفس اليوم الذي كشفت فيه أنقرة عن عزمها التدخل عسكرياً لدعم حكومة طرابلس، أعلنت جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلة في تركيا (MÜSİAD) أنها تأمل بتعزيز صادراتها إلى ليبيا بأكثر من 500%، لتصل إلى نحو عشرة مليارات دولار مقارنة بـ 1.49 مليار في العام 2018.⁵⁵ الصناعة العسكرية التركية، التي تقدم معظم الأسلحة التي يتم شحنها إلى القوات الموالية للحكومة، من المرجح أن تحصل على حصة كبيرة من هذه الصادرات.

كما تسعى تركيا إلى تعويض خسائر قطاع الأعمال التي تحملتها شركاتها في ليبيا منذ العام 2011. على سبيل المثال، من بين 100 عقد بناء منحت للشركات التركية خلال حقبة القذافي، لم يتمكن الكثير منها من تحقيق تقدم بعد بداية الصراع في العام 2011، ما ترك مشاريع بناء غير مكتملة بقيمة 19 مليار دولار.⁵⁶ تقول شركات البناء التركية إنها قد أنفقت أصلاً 2 مليار دولار على شكل معدات وتكاليف أخرى في هذه المشاريع، ولذلك فإنها تعتبر هذا المبلغ ديناً لها على الدولة الليبية. وعلى نحو مماثل، فإن شركة البترول التركية أنفقت أكثر من 180 مليون دولار في ليبيا قبل بداية الصراع، ومنذ العام 2011 فصاعداً لم تتمكن من جعل استثمارها في عمليات التنقيب مثمراً.⁵⁷

تركيا ليست البلد الوحيد الذي له عقود عالقة أو غير مدفوعة من حقبة القذافي، عندما وقعت ليبيا عقوداً بقيمة تتجاوز 100 مليار دولار مع شركات أجنبية.⁵⁸ لكن ليبيا هي البلد الوحيد الذي حقق تقدماً حتى الآن في جهوده للحصول على تعويضات. في نيسان/أبريل 2019، شكلت أنقرة وحكومة السراج مجموعة عمل للاتفاق على تعويضات لهذه العقود السابقة ووضع ضمانات مالية للاستثمارات التركية المستقبلية. ويذكر أن تركيا تسعى إلى وضع مذكرة تفاهم رسمية، ما تزال مسودة، تنص على الحصول على تعويضات بقيمة 500 مليار دولار عن الآلات والمعدات المفقودة، و 1.2 مليار دولار أخرى عن الديون و 1 مليار دولار على شكل كتاب ضمانات للمشتريات المستقبلية.⁵⁹

ليس من المعروف كيف ستدفع الحكومة الليبية بالتحديد هذه المبالغ وللمن. تدعي بعض المصادر في ليبيا أن النقاشات جارية بين المسؤولين الليبيين والأتراك لإبداع ما مجمله 4 مليار دولار في مصرف تركي.⁶⁰ من غير الواضح ما إذا كان هذا المبلغ يهدف فقط إلى تغطية رزمة التعويضات الأنف ذكرها أو إذا كان مبلغ الملياري دولار الإضافيين سيشكل ضمانات مالية لمشتريات مستقبلية، مثل شراء المعدات العسكرية التي تقدمها تركيا.⁶¹ ليبين آخرون أبدوا شكوكاً في وجود مثل هذه المخططات المالية، أو أن مخططات أخرى ستظهر. بدلاً من ذلك، يدعون أنه ليس هناك أي خطط لإضافة أموال أخرى للإيداعات الليبية العامة في تركيا، التي بلغت حسب تقديراتهم 1.5 مليار دولار في العام 2019. ويدعون أن حكومة طرابلس أنفقت أقل من نصف هذا المبلغ لتغطية المشتريات من المعدات العسكرية التركية لمجهودها الحربي منذ نيسان/أبريل 2019.⁶²

⁵⁴ "Turkish contractors want to return to Libya, resume projects once peace restored", *Daily Sabah*, 24 December 2019.

⁵⁵ "تركيا تسعى إلى زيادة صادراتها إلى ليبيا"، *الشرق الأوسط*، 2 كانون الثاني/يناير 2020.

⁵⁶ "İnşaat Sektörü Analizi: Arap Baharı, Borç Krizi ve Isınan Ekonomiler" [تحليل لقطاع البناء: الربيع العربي، وأزمة الديون والاقتصادات الساخنة]، اتحاد المقاولين الأتراك، تموز/يوليو 2011.

⁵⁷ "Türkiye'nin Libya ile ekonomik ilişkileri ne durumda?" [ما هو وضع العلاقات الاقتصادية التركية مع ليبيا؟]، *Euronews*، 2 كانون الثاني/يناير 2020.

⁵⁸ منحت الحكومة الليبية أكثر من 21,000 عقد، تبلغ قيمتها الإجمالية 157 مليار دينار (115 مليار دولار)، خلال حقبة القذافي. ديوان المحاسبة الليبي، "تقرير ديوان المحاسبة الليبي السنوي"، 2013، ص. 290-293. العديد من هذه العقود وقعت لكن لم تنفذ، وبالتالي تعتبرها ليبيا لاغية. البنك الدولي، الذي طلبت منه السلطات الليبية في حقبة ما بعد القذافي تحليل هذه المشاريع العالقة، قدر أن المشاريع التي كان قد بدأ بناؤها والتي تشكل التزاماً على ليبيا تبلغ قيمتها 100 مليار دينار (75 مليار دولار). تقرير غير منشور للبنك الدولي أطلعت عليه مجموعة الأزمات، "ليبيا: مراجعة مشروع إرث إدارة الاستثمار العام"، 12 أيلول/سبتمبر 2017. هذا التقرير لا يفصل العقود حسب البلد.

⁵⁹ "Turkey aims to sign deal with Libya over Gaddafi-era compensation", *Reuters*, 2 January 2020.

⁶⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي مقرب من مسؤولين حكوميين، مصراتة، شباط/فبراير 2020.

⁶¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي مقرب من مسؤولين حكوميين، مصراتة، شباط/فبراير 2020.

⁶² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي يرتبط بصلات وثيقة مع مسؤولين أتراك، طرابلس، شباط/فبراير 2020.

بصرف النظر عن هذه الأرقام، فإن مسألة من يدفع مقابل الدعم العسكري التركي للبيبا يكتنفها الغموض. من شبه المؤكد أن معظمها يدفع مباشرة من قبل طرابلس، لكن مصادر ليبية قريبة من مؤسسة الحكم في أنقرة تزعم أن حكومة الوفاق الوطني ليست الكيان الوحيد الذي يدفع هذه الفاتورة. طبقاً لرجل أعمال ليبي مقرب من طرابلس ومن مسؤولين أتراك، "تركيا نفسها تتحمل جزءاً من التكاليف، والدوحة تسهم أيضاً".⁶³ لقد مولت قطر مجموعات مسلحة مختلفة معادية لحقتر وسياسيين في طرابلس على مدى سنوات، كما أنها مولت تقديم المعدات العسكرية للقوات العاملة في طرابلس والمتحالفة مع حكومة السراج، بشكل رئيسي عبر تركيا، بعد اندلاع الأعمال القتالية في العام 2019.⁶⁴

⁶³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي يرتبط بصلات وثيقة مع مسؤولين أتراك، طرابلس، شباط/فبراير 2020.
⁶⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبين تربطهم علاقات مع قطر، وطرابلس ومصراتة، 2018-2020. ليبي تربطه علاقات بالدوحة تذر أنه في بداية الحرب في العام 2019، كانت قطر ترسل الأموال مباشرة لقادة ليبين محددتين ولقواتهم. وقال إنه طلب من الدوحة عدم دعم مجموعات بعينها، "ما يجعل من الصعب تأسيس سلسلة تراتبية للقيادة والتحكم"، وأن ترسل دعمها بدلاً من ذلك إلى الجهود الحربية. كما لاحظ الفرق بين دعم قطر والدعم الذي تقدمه تركيا: "تركيا تتعامل فقط مع ممثلي حكومة طرابلس، في حين أن قطر تدعم حلفاءها المختلفين في ليبيا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي تربطه علاقات مع مسؤولين قطريين، مصراتة، تشرين الأول/أكتوبر 2019. الحكومة القطرية تدعم رسمياً حكومة طرابلس وتعارض حصار حقتر لطرابلس. وقد دعت إلى انسحاب قوات حقتر من محيط طرابلس والعودة إلى المفاوضات السياسية. كما تقول إنها تدعم جهود تركيا في ليبيا. مسؤول قطري تحدث قبل التدخل التركي قائلاً إن الدوحة ستساعد أنقرة على فعل كل ما يلزم فعله "لإنقاذ طرابلس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول قطري رفيع، تموز/يوليو 2019.

III. هل تحقق تركيا النتائج التي أرادت؟

إلى حد ما، وفي الوقت الراهن، تمكنت تركيا من إعادة التوازن في ميدان المعركة؛ حيث أدى انخراط أنقرة العسكري إلى إبطاء تقدم قوات حفتر، وفي بعض المناطق أجبرتها على التراجع، وإلى تقادي سقوط حكومة السراج. طالما ظلت الحكومة المتحالفة مع تركيا في طرابلس في السلطة، فإن أنقرة تعتبر مصالحها الجيو-استراتيجية والاقتصادية محمية أو على الأقل معززة.

لكن تدخل تركيا لم يفض إلى إنهاء الصراع، ولا فتح باب المفاوضات بين الفصائل السياسية والعسكرية المتحاربة في ليبيا. ما حدث هو العكس تماماً؛ فالحرب الدائرة في محيط العاصمة الليبية تصاعدت، ولا تلوح مفاوضات سلام في الأفق، وتصاعدت التوترات بين أنقرة وبعض العواصم – بما فيها أبو ظبي، والقاهرة وباريس، في هذه الأثناء ساء الوضع المالي لحكومة طرابلس بشكل كبير بعد أن قطعت القبائل الموالية لحفتر إنتاج النفط وبالتالي حرمت طرابلس من المصدر الرئيسي لإيراداتها.

أ. الجبهة الدبلوماسية

في البداية، بدا كما لو أن تركيا كانت محقة في توقعها أن تدخلها في ليبيا سيجبر حفتر على القبول بتسوية سياسية. في 8 كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيسان أردوغان وبوتين دعوة مشتركة مفاجئة لوقف إطلاق النار في ليبيا.⁶⁵ ودعا الزعيمان الفصائل الليبية إلى وقف العمليات العسكرية بداية من 12 كانون الثاني/يناير والعودة إلى المفاوضات السياسية. في الأيام التي تلت، عبر التحالف الذي يقوده حفتر وحكومة طرابلس علناً عن دعمهما لوقف إطلاق النار، فترجع القتال بشكل ملحوظ في طرابلس.⁶⁶

إلا أن عمر النفاؤل كان قصيراً، بالنظر إلى أن المبادرات الدبلوماسية للتوسط في وقف لإطلاق النار ترنحت. حاولت موسكو وأنقرة استعمال نفوذهما على حلفائهما في ليبيا لكن فشلنا، بشكل رئيسي لأن حفتر رفض التوقيع.⁶⁷ في اجتماع عقد في موسكو في 13 كانون الثاني/يناير، رفض حفتر اتفاقاً لوقف إطلاق النار من سبع نقاط وضعته تركيا وروسيا. وحده السراج وقع عليه.⁶⁸

المبادرة الروسية – التركية دفعت الأمم المتحدة والقوى الأجنبية الأخرى إلى عقد مؤتمر دبلوماسي حول ليبيا في برلين. في 19 كانون الثاني/يناير وبعد أشهر من المشاورات الصعبة والطويلة بين الأطراف الأجنبية المعنية بالصراع الليبي. العواصم الأوروبية، بشكل خاص، كانت تخشى أن تكون أنقرة وموسكو تعترضان إنشاء مناطق نفوذ لهما في ليبيا وأن تقترحا تسوية تهمشها. في مؤتمر برلين، وبعد رفض وقف إطلاق النار في البداية على ما زعم بضغوط من الممثلين المصريين، وافق حفتر في النهاية على تعيين خمسة ضباط للمشاركة في محادثات تالية تقودها الأمم المتحدة مع ضباط تسميهم حكومة طرابلس.⁶⁹ المحادثات بين العسكريين كانت جزءاً من رزمة مفاوضات ثلاثية المسارات (المساران الأخران كانا السياسي والمالي)

⁶⁵ دعا الرئيسان إلى وقف الأعمال القتالية في ليبيا في بيان مشترك صدر بعد اجتماع ثنائي في اسطنبول. "Putin and Erdogan call for ceasefire in war-ravaged Libya", *Financial Times*, 8 January 2020.

⁶⁶ "إعلان القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية فيما يتعلق بوقف إطلاق النار في غرف عمليات المنطقة الغربية"، بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2020، نُشر على صفحة المتحدث الرسمي باسم القوات أحمد المسماري على فيسبوك. كما عبر السراج عن دعمه للمبادرة التركية – الروسية ووقف إطلاق النار في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي في روما في 11 كانون الثاني/يناير، لكنه أكد على أن قبوله بهدنة سيكون مشروطاً بانسحاب قوات حفتر من طرابلس. مؤتمر صحفي، المرصد، 11 كانون الثاني/يناير 2020. في الأيام التي تلت قال عدد من سكان طرابلس إنهم لم يسمعوا انفجارات أو أصوات إطلاق نار للمرة الأولى منذ أشهر. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، 12 كانون الثاني/يناير 2020.

⁶⁷ بعض المسؤولين الأتراك يعتقدون أن موسكو لم تحاول بصدق؛ آخرون يعتقدون أنها فعلت، لكن الإمارات، ومصر والولايات المتحدة شجعت حفتر على عدم التوقيع وهو ادعاء صدر عن مسؤولين في حكومة طرابلس. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، طرابلس، شباط/فبراير 2020.

⁶⁸ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في حكومة طرابلس، طرابلس، كانون الثاني/يناير 2020. انظر أيضاً Claudia Gazzini, "What Prospects for a Ceasefire in Libya?", *Crisis Group Commentary*, 18 January 2020.

⁶⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي مقرب من حكومة السراج، طرابلس، شباط/فبراير 2020. جمع مؤتمر برلين حول ليبيا ممثلين عن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين، وإيطاليا، وألمانيا، وتركيا، ومصر، والإمارات، والجزائر والكونغو برازافيل، إضافة إلى الجامعة العربية، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. حفتر والسراج كانا كلاهما في برلين، لكنهما لم يحضرا القمة ولم يوقعا البيان الختامي.

اقترحتها الأمم المتحدة في مؤتمر برلين، وتم إقرارها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2510، والتزم المشاركون الدوليون، بمن فيهم تركيا وداعمي حفتر مثل الإمارات، ومصر وروسيا، بدعمها.⁷⁰

لكن الطرفين أخفقاً في التوصل إلى اتفاق بعد جولتين من المفاوضات عقدتا في جنيف في شباط/فبراير. أصر وفد التحالف الذي يقوده حفتر على أن وقف إطلاق النار ينبغي أن يكون مشروطاً بين أمور أخرى، باستسلام القوات العسكرية لحكومة طرابلس، وتسليم القواعد العسكرية الرئيسية في العاصمة لقوات حفتر وانسحاب القوات التركية والسورية من ليبيا، وهو ما لم تكن طرابلس مستعدة حتى للشروع بمناقشته. من جهتها، طالبت طرابلس بانسحاب قوات حفتر من طرابلس وعودة الأسر إلى بيوتها في المناطق السكنية المتأثرة بالقتال.⁷¹ وعلى نحو مماثل انهارت المفاوضات السياسية التي توسطت فيها الأمم المتحدة في جنيف في أواخر شباط/فبراير قبل حتى أن تبدأ عندما قاطعها أكثر من نصف الخمسين مشاركاً من طرفي الانقسام العسكري والسياسي.⁷² أما بالنسبة للمسار المالي، فقد جرت المفاوضات لكنها لم تفض إلى نتائج مهمة.⁷³

على وجه الإجمال، فإن استئناف الأعمال القتالية منذ أواسط شباط/فبراير، واستمرار تدفق الأسلحة إلى كلا الطرفين والظروف الدبلوماسية الصعبة بشكل متزايد تشير إلى أن المفاوضات من غير المرجح أن تنجح. رسمياً، ما تزال الأمم المتحدة تسعى إلى إجراء المحادثات ثلاثية المسارات، لكن لم يتم إجراء أي مفاوضات في آذار/مارس ومن غير المقرر أن تجرى أي مفاوضات في نيسان/أبريل. وتضيف القيود على السفر التي فرضت لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 إلى الصعوبات، رغم أنها ليست السبب الرئيسي للمأزق الذي وصلت إليه المشاورات. حتى لو كانت هناك رغبة بوضع مواعيد للمحادثات العسكرية والسياسية، فإن الاحتمالات كبيرة في أن يستمر كلا الطرفين إما في مقاطعتها أو الاستمرار في التمسك بمطالبهما غير القابلة للتوافق. في هذه الأثناء، تكثفت الصدامات والهجمات في منطقة طرابلس، بينما توجه الاستقالة المفاجئة في 2 آذار/مارس للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبي غسان سلامة، والمهندس الرئيسي للمفاوضات، ضربة لمحاولات الوساطة.⁷⁴ إضافة إلى ذلك، فإن التطورات العالمية، مثل بداية أزمة فيروس كورونا والانخفاض الشديد في أسعار النفط، حولت الانتباه بعيداً عن ليبيا وقلصت انخراط المجتمع الدولي في الصراع.⁷⁵

⁷⁰ وقع المشاركون في مؤتمر برلين إعلاناً من 55 نقطة، أقره لاحقاً قرار مجلس الأمن رقم 2510 (12 شباط/فبراير 2020). وكان هدف مؤتمر برلين والبيان الختامي تقليص التدخل الأجنبي في الحرب الليبية وضمان دعم الأطراف المعنية الأجنبية لعملية وساطة تقوم بها الأمم المتحدة على ثلاثة مسارات. بيان مجموعة الأزمات، "ليبيا: تحويل أفعال مؤتمر برلين إلى أفعال"، 22 كانون الثاني/يناير 2020.

⁷¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبيين مطلعين على مفاوضات وقف إطلاق النار في جنيف، مصراتة وروما، شباط/فبراير 2020. لم يتوصل الوفد الليبي في جنيف إلى اتفاق على شروط وقف إطلاق النار حيث تمسك كل وفد بمواقفه. وضعت الأمم المتحدة ما اعتبرته اتفاقاً سطوياً، وقدمته للفصليين لمناقشته؛ إلا أن المقترح افتقر إلى التفاصيل، والأكثر أهمية، لم يعكس أي تسوية أو أي حل وسط متفق عليه. نص مقترح الأمم المتحدة على أنه، بعد التوقيع، تنتسحب القوات العسكرية "من الممتلكات الخاصة لتسهيل عمل فرق مراقبة وقف إطلاق النار وتمكين المدنيين من العودة الآمنة إلى ممتلكاتهم"، لكنه لم يحدد أي قوات على كلا الجانبين ستسحب ولا إلى أين. كما نص المقترح على أن استمرار وقف إطلاق النار سيكون مصحوباً بعملية جمع "الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من الميليشيات والمجموعات المسلحة في سائر أنحاء البلاد"؛ ووقف تدفق المقاتلين والمرتبقة الأجانب إلى ليبيا؛ وطرده الموجودين منهم أصلاً في البلاد خلال ثلاثة أشهر. "اتفاق لوقف إطلاق نار دائم في ليبيا"، وضعت مسودته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أواخر شباط/فبراير 2020، شاهدت مجموعة الأزمات المسودة في نيسان/أبريل.

⁷² المشاركون الذين قاطعوا المفاوضات شملوا أشخاصاً من طرفي الصراع الليبي؛ إذ رفض ممثلو المجلس الأعلى للدولة، وهو هيئة استشارية تتخذ من طرابلس مقراً لها متحالفة مع حكومة السراج، الحضور. ومن جهة حفتر، سحب نحو عشرة أعضاء من مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقراً له وستة ممن يسمون مستقلين مشاركتهم في اللحظة الأخيرة. نُكر أن طرف حفتر أرسل طائرة إلى جنيف لإعادة الموفدين إلى شرق ليبيا. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مشاركين في محادثات جنيف، وأعضاء في مجلس النواب، جنيف، القاهرة، بنغازي، 1 آذار/مارس 2020.

⁷³ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبيين مطلعين على النقاشات المالية التي عقدتها الأمم المتحدة في أواخر شباط/فبراير 2020. كان يفترض بالمسار المالي أن يعالج إدارة عائدات النفط التي يحصلها المصرف المركزي في طرابلس، وهي قضية أسهمت بتصعيد الأعمال القتالية بين أنصار حفتر وحكومة طرابلس. فيما يتعلق بالجدور المالية للصراع، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 201، عن الديابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا، 20 أيار/مايو 2019.

⁷⁴ "لم تعين الأمم المتحدة خلفاً لسلامة. وهذا يخلق فراغاً". إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئيس التركي ومستشاره رفيع المستوى، رداً على سؤال لمجموعة الأزمات خلال نقاش استراتيجي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية على تطبيق زوم، 6 نيسان/أبريل 2020.

⁷⁵ يتدمر الدبلوماسيون الأوروبيون من أن الاجتماعات الشهرية بين الممثلين الأجانب الذين يشكلون لجنة متابعة برلين تعقد الآن عبر الإنترنت وبالتالي باتت مجرد عملية رسمية لا تسمح بإجراء "أحاديث ثنائية خاصة مفيدة" مع الداعمين الأجانب للفصائل الليبية. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، مطلع نيسان/أبريل 2020.

ب. ديناميكيات ميدان المعركة

منذ كانون الثاني/يناير، يذكر أن تركيا أرسلت نحو 100 ضابط إلى ليبيا.⁷⁶ وطبقاً لمصادر تركية وليبية، فإن دورهم يتمثل بشكل رئيسي في تنسيق الجهود الحربية لحكومة طرابلس وتدريب القوات المتحالفة معها. وتشمل تلك القوات العسكريين الليبيين الذين ظلوا مواليين لطرابلس ورفضوا الانضمام إلى القوات التي يقودها حفتر، لكن أغلبها تنتمي إلى ميليشيات تشكلت في أعقاب سقوط نظام القذافي وتمولها حكومة طرابلس. كما زادت تركيا من المعدات والأسلحة التي تقدمها إلى القوات المتحالفة مع حكومة طرابلس. حتى كانون الثاني/يناير، كانت أنقرة تقدم الطائرات المسيرة المقاتلة، والصواريخ والعربات المصفحة، وتنتشر التقنيين الأتراك لتشغيل هذه المعدات وتدريب المقاتلين الليبيين على استخدامها. بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، وصل ما لا يقل عن أربع سفن شحن تنقل المعدات العسكرية من تركيا إلى طرابلس ومصراته، وذكر أنها كانت مصحوبة بسفن من الأسطول التركي.⁷⁷ وليس معروفاً تماماً ما الذي كانت تحمله، لكن ليبيين تربطهم علاقات وثيقة بسلاطات طرابلس قالوا إن حملها يمثل زيادة كمية ونوعية في المعدات العسكرية.⁷⁸

في شباط/فبراير قالت مصادر في طرابلس إن معدات الدفاع الجوي، أي أنظمة صواريخ أرض - جو متوسطة المدى التي نصبها القوات التركية في مطاري طرابلس ومصراته أحدثت الأثر الأكبر لأي تطوير للمساعدات التركية حتى الآن.⁷⁹ ويتفق المسؤولون الأتراك مع فكرة أن هذا النوع من الدعم أنقذ حياة كثيرين.⁸⁰ دبلوماسي غربي تحدث في شباط/فبراير وعبر عن تعاطف ضمني مع تقديم تركيا لهذه المعدات، التي أوقفت الضربات الجوية وغارات الطائرات المسيرة على طرابلس:

عندما تهبط في مطار طرابلس الآن، تستطيع فعلياً أن ترى أنظمة الدفاع الجوي هذه. ويفضل هذه الأنظمة لم تعد طائرات حفتر والمسيرات التي كان يستخدمها لقصف طرابلس تستطيع الطيران فوق العاصمة. علينا أن نشكر تركيا على ذلك.⁸¹ بحلول نيسان/أبريل، كانت تركيا قد زادت من انخراطها العسكري في ليبيا بمساعدة أسطولها وقواتها الجوية. طبقاً لمصادر ليبية، فإن أنقرة أرسلت سفينتين حربيين إلى سواحل ليبيا لتوفير الغطاء للعمليات البرية لقوات حكومة طرابلس.⁸² في مطلع نيسان/أبريل، أطلقت إحدى هذه السفن صواريخ أرض جو على أصول عسكرية تابعة للقوات التي يقودها حفتر.⁸³ كما أصبحت

⁷⁶ Metin Gürcan, "Will Libya become Turkey's next Syria?", *Al-Monitor*, 16 December 2019, at: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/12/turkey-is-libya-becoming-ankaras-second-syria.html>. مصادر ليبية موالية للحكومة قدرت أيضاً عدد الضباط الأتراك المشاركين في دعم المجهود الحربي للحكومة بنحو 100. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في طرابلس، شباط/فبراير - آذار/مارس 2020.

⁷⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين أمنيين أوروبيين، ومسؤولين ليبيين، طرابلس، تونس وبروكسل، شباط/فبراير 2020. دور السفن التابعة للأسطول التركي إشكالي؛ فقد ذكرت وسائل الإعلام التركية أنه كان لتركيا أربع سفن عسكرية على السواحل الليبية في أواخر كانون الثاني/يناير، للأهداف الآتية: المشاركة في عملية 'حارس البحر' (Sea Guardian) لحلف شمال الأطلسي، والتدريب الثنائي والجاهزية الأمنية. *Yeni Şafak*, 25 January 2020. "Navy in Libya". إلا أن مقر حلف شمال الأطلسي أوضح أنه في حين أن بعض السفن الحربية في المنطقة كانت "مرتبطة بدعم عملية الحلف 'حارس البحر' [...] فإن هذا الدعم المرتبط يعني أن عملية 'حارس البحر' تشكل مهمة إضافية لهذه السفن"، وأنها "لا تدار من قبل الحلف". مراسلات لمجموعة الأزمات مع مكتب المعلومات العامة لحلف شمال الأطلسي، 30 كانون الثاني/يناير 2020.

⁷⁸ مقابلات شخصية وهاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء القوات العسكرية المتحالفة مع حكومة السراج، طرابلس ومصراته، شباط/فبراير 2020.

⁷⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، طرابلس وروما، شباط/فبراير 2020؛ ومع ليبيين مقرين من حكومة طرابلس، مصراته، شباط/فبراير 2020. تشير التقارير الاستخباراتية مفتوحة المصدر إلى أن هذه أنظمة دفاع محسنة من طراز هوك MIM-23 مصنوعة في الولايات المتحدة ونظام كوركوت (Korkut) منتجة في تركيا. Can Kasapoğlu, "Turkey's air defense system deployments to Libya", *Defense Intelligence Sentinel*, 17 January 2020. ثمة مقطع فيديو لهذه الأنظمة المركبة في مطار معنوية نشرها على تويتر الصحفي باباك تاغفاي، @BabakTaghvaei، 15: 6 صباحاً، 17 كانون الثاني/يناير 2020.

⁸⁰ إبراهيم كالكين، المتحدث باسم الرئيس التركي والمستشار رفيع المستوى رداً على سؤال لمجموعة الأزمات خلال نقاش استراتيجي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية على تطبيق زوم، 6 نيسان/أبريل 2020.

⁸¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أجنبي، طرابلس، شباط/فبراير 2020.

⁸² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي ليبي تربطه علاقات بتركيا، 17 نيسان/أبريل 2020.

⁸³ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي غربي، طرابلس، 2 نيسان/أبريل 2020. ذكر الحدث على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي الليبية؛ كما نشر السكان صوراً لقطع من صاروخ RIM-66E-5 المصنوع في الولايات المتحدة ذكر أنه أطلق من سفينة تركية. انظر، "Libya: Turkey warship fires missiles on sites controlled by Haftar militias", *Middle East Monitor*, 1 April 2020.

القوات الجوية التركية نشطة في سماء ليبيا، بشكل رئيسي لأغراض جمع المعلومات الاستخبارية والردع.⁸⁴

لكن شحنات الأسلحة لقوات حفتر استمرت أيضاً. فطبقاً لمحللين للطيران، فإن أكثر من 100 طائرة شحن جوية من الأردن، ومصر والإمارات والقواعد الواقعة تحت سيطرة الإمارات في إريتريا حطت في بنغازي بين أواخر كانون الثاني/يناير ونهاية شباط/فبراير.⁸⁵ يتكهن المحللون أن هذه الطائرات كانت تحمل "مئات الأطنان من المعدات" لدعم هجوم حفتر على طرابلس.⁸⁶

في حين يمكن القول أن تدخل تركيا منع السقوط الوشيك لحكومة طرابلس فإن قوات حفتر، وبدلاً من التراجع، كثفت هجومها. في كانون الثاني/يناير، استعادت السيطرة على مدينة سرت الساحلية في وسط ليبيا. وكانت أكبر مكسب على الأرض حققه التحالف الذي يقوده حفتر منذ اندلاع الأعمال القتالية في نيسان/أبريل 2019.

بحلول أواسط شباط/فبراير، كان القتال قد استؤنف في طرابلس؛ فقصفت قوات حفتر المدينة بالصواريخ، حيث أجبرت أنظمة الدفاع الجوي التركية طائرات المشير ومسيراته على وقف عملياتها. ادعت مصادر متحالفة مع حفتر بأن قواته كانت تستهدف المواقع التركية في العاصمة، لكن عدة صواريخ استهدفت بوضوح أحياء سكنية، وقتلت مدنيين.⁸⁷ في 18 شباط/فبراير، ضرب صاروخ أطلقته قوات حفتر من قواعد قريبة من طريق المطار، استهدف على ما زعم سفينة تركية، ضرب الميناء الوحيد العامل في طرابلس. عمليات التحقق في الموقع التي جرت لاحقاً أكدت أن الصاروخ لم يصب أي سفينة بل ألحق ضرراً بأحد المستودعات. رغم ذلك، فإن المصادر العسكرية في طرابلس أكدت على أن سفينة تركية كانت قد غادرت قبل دقائق فقط من سقوط الصاروخ الذي قتل ضابطين تركيين في الميناء.⁸⁸ في أواخر شباط/فبراير أطلقت قوات حفتر أكثر من 100 صاروخ على مطار معيثة في طرابلس على مدى ثلاثة أيام، وادعت أنها كانت تستهدف مركزاً للعمليات أنشأه الجيش التركي.⁸⁹ عمليات القصف والمزيد من الصواريخ دكت العاصمة، بما في ذلك المناطق السكنية المكتظة والمستشفيات، في أواخر آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل حيث قتلت ما لا يقل عن خمسة مدنيين بما فيهم نساء وأطفال.⁹⁰

وبينما استمر القتال في العاصمة، في أبريل حققت قوات الحكومة المدعومة من تركيا نجاحات في أجزاء أخرى من غرب ليبيا. فاستهدفت طرق الإمداد من شرق ليبيا إلى معقل حفتر جنوب طرابلس، وقطعت تدفق الوقود، والأغذية والأسلحة للموالين للمشير. في 14 نيسان/أبريل، تقدمت إلى المدينتين الساحليتين سبراتة وصرمان، اللتان كانتا تحت السيطرة الاسمية لقوات الأمن الموالية لحفتر منذ أكثر من عام. في 18 نيسان/أبريل، تقدمت نحو ترهونة، أهم قاعدة لحفتر في غرب ليبيا وموقع غرفة عمليات الهجوم على طرابلس. (يزعم أيضاً أن المتعاقدين الأمنيين الخاصين الذين يدعمون حفتر موجودون هناك أيضاً). قصفت قوات حكومة طرابلس ترهونة وأحاطت بها، لكنها لم تدخلها.⁹¹

رغم هذه المكاسب العسكرية، فإن القيود المالية قد تشكل تحدياً لاستدامة الدفاع عن طرابلس في المستقبل. لقد فرض رجال القبائل المتحالفين مع حفتر إغلاق حقول النفط الليبية ومحطات التصدير لزيادة الضغط على

⁸⁴ طبقاً لسياسي ليبي، فإن تركيا أرسلت طائرة استطلاع إلى ليبيا، وفي 18 نيسان/أبريل أجرت طائرات إف 16 مقاتلة أول مناورات عسكرية لها فوق مصراته، وقال السياسي: "لقد كان لاستعراض هذه المعدات العسكرية من جانب تركيا أثر تمثل في ردع قوات حفتر وداعميها الخارجيين عن استخدام أنظمة الدفاع الجوي بانتسير (Pantsir) التي لديهم". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي ليبي تربطه علاقات بتركيا، 19 نيسان/أبريل 2020. وزارة الدفاع التركية اعترفت بأن الطائرات الحربية التركية أجرت مناورات في شرق المتوسط دون أن تحدد أنها جرت فوق ليبيا. "Hava ve Deniz Kuvvetlerimiz Müşterek Açık" [قواتنا الجوية والبحرية أجرت تدريبات مشتركة في عرض البحر]، وزارة الدفاع التركية، 17 نيسان/أبريل 2020.

⁸⁵ تتبّع الرحلات الجوية على تويتر من قبل محلل هولندي اسمه غيرجون. انظر مدخله على @Gerjon، 6:41 صباحاً، 23 شباط/فبراير 2020.

⁸⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل ليبي، طرابلس، شباط/فبراير 2020.

⁸⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من طرابلس، 5-20 شباط/فبراير 2020. في 6 شباط/فبراير، سقط صاروخ على جامعة طرابلس؛ وسقط صاروخ آخر في 12 شباط/فبراير على حي النوفيليين السكني وأدى إلى مقتل امرأة.

⁸⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومواطنين ليبيين، طرابلس، أواخر شباط/فبراير 2020. شخص تربطه علاقات وثيقة بالمؤسسة العسكرية في طرابلس أكد أن تركيين وشخص ثالث (يفترض أنه مقاتل سوري ممن أرسلتهم تركيا) قتلوا في ضربة الميناء. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، اسطنبول، أواخر شباط/فبراير 2020.

⁸⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طرابلس، آذار/مارس 2020.

⁹⁰ UN Support Mission in Libya, "UNSMIL expresses grave concerns over the deteriorating humanitarian situation in Tripoli and its surroundings, and in Tarhouna", press release, 20 April 2020.

⁹¹ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبيين يرتبطون بصلات مع قوات حكومة طرابلس، 20 نيسان/أبريل 2020. انظر أيضاً "Besieged airbase shows Turkey turning the tide in Libya's war", Bloomberg, 17 April 2020.

حكومة طرابلس، قائلين إنهم لا يريدون رؤية عائدات النفط الليبية، التي تذهب إلى المصرف المركزي في طرابلس، تستخدم لتمويل التدخل العسكري التركي والمقاتلين السوريين.⁹² أدى عملهم هذا إلى قطع جميع أموال النفط عن ليبيا، ما ترك حكومة طرابلس دون موارد لتغطية الإنفاق العام. بحلول منتصف نيسان/أبريل، بلغ العجز أكثر من أربعة مليارات دولار. ورغم أن السلطات في طرابلس تقول إن لديها احتياطات كافية لدفع رواتب موظفي القطاع العام لمدة عام، فإن الدبلوماسيين الأجانب عبروا عن تشككهم في أنها ستكون قادرة على الاستمرار بالدفع لأكثر من بضعة أشهر.⁹³

بعد هذا التاريخ، قد تعاني حكومة السراج من صعوبات في دفع الرواتب في سائر أنحاء البلاد، بما في ذلك شرق ليبيا الذي يسيطر عليه حفتر، حيث تستمر طرابلس بدفع رواتب معظم موظفي القطاع العام. يستفيد التحالف الموالي لحفتر مالياً من العملة التي تطبع في روسيا، والتي يستخدمها لتغطية جزء من نفقات الحكومة التي تتخذ من المنطقة الشرقية مقراً لها والتي يتحالف معها. لكنها لا تستطيع الوصول إلى عائدات النفط، التي يمكن أن تذهب بموجب قرارات الأمم المتحدة فقط إلى طرابلس. قد تكون حسابات تحالف حفتر أن حكومة طرابلس ستجبر على الاستسلام إذا نفذت مواردها؛ أو، بدلاً من ذلك، ستفتح مصاعب طرابلس المالية الباب إما لمبيعات النفط المستقلة من قبل خصومها أو ستحتتم التوصل إلى ترتيبات تدعمها الأمم المتحدة لتقاسم عائدات النفط الليبية بين طرابلس وسلطات شرق ليبيا. إن أيًا من هذه النتائج لن ينسجم مع المصالح المعلنة لتركيا.

ج. العامل السوري والرأي العام

إن إرسال آلاف المقاتلين السوريين أمر إشكالي على نحو خاص في ليبيا، حيث يثير معارضة صاحبة في أوساط المجموعات القبلية الموالية لحفتر ومكونات أخرى، تشير إليهم على أنهم "إرهابيين".⁹⁴ دأمو حفتر الخارجيون يرددون هذه الآراء. طبقاً لمسؤول إماراتي، فإن التدخل العسكري التركي المباشر لم يكن فقط ضربة لعملية برلين وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن بل "أدى إلى تصعيد كبير في حدة العنف، خصوصاً بنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سورية إلى ليبيا وتقديم الأسلحة والطائرات المسيرة للمليشيات في

⁹² مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في شرق ليبيا، أواخر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020.

⁹³ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في طرابلس، آذار/مارس 2020؛ ومع مسؤول أممي ودبلوماسي غربي، أواخر آذار/مارس 2020. قبل الحصار النفطي، كانت احتياطات ليبيا من العملات الأجنبية تقدر بـ 50-70 مليار دولار. وكانت مبيعات النفط تشكل كل العائدات تقريباً وتغطي 70% من الإنفاق الحكومي. مع الحصار الذي فرض في كانون الثاني/يناير، تراجعت العائدات إلى مبالغ ضئيلة، حيث بلغت مجرد 15% من العائدات المتوقعة في موازنة العام 2020 التي تم إقرارها. العائدات الأخرى التي تحصلها سلطات طرابلس تتمثل في الضرائب، والرسوم الجمركية، وعائدات الشركات التي تملكها الدولة ورسم خاص يفرض على شراء العملات الأجنبية، والتي تبلغ جميعها أقل من 15% من العائدات المتوقعة. وطبقاً لموازنة 2020 التي تم نشرها، يتوقع أن تعاني الحكومة من عجز في الموازنة يبلغ 70%، وعد المصرف المركزي في طرابلس بتغطيته من احتياطاته من كانون الأول/ديسمبر 2019، إضافة إلى ليبيا المركزي فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات للفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، إضافة إلى مبيعات العملات الأجنبية للمصارف التجارية (بالدولار الأميركي) في نفس الفترة، مصرف ليبيا المركزي، 14 كانون الثاني/يناير 2020. انظر أيضاً حكومة الوفاق الوطني، موازنة 2020، تمت الموافقة عليها في آذار/مارس 2020.

⁹⁴ مسؤولون ليبيايون كبار تحدثوا في كانون الثاني/يناير ففقدوا عدد المقاتلين السوريين المتحالفين مع تركيا بنحو 2,000؛ ودبلوماسي أميركي تحدث في آذار/مارس ففقد بأن عددهم تجاوز 4,500 في ذلك الوقت وهو رقم حتى مسؤول أممي قال إنه تقدير واقعي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين عسكريين ليبيايين، مصراته وطرابلس، كانون الثاني/يناير 2019؛ ومقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أميركي، 23 آذار/مارس 2020؛ ومع مسؤول أممي، نيسان/أبريل 2020. مصادر ليبية معادية لتركيا ومقربة من حفتر وكذلك المتحدث باسم التحالف العسكري الذي يقوده حفتر، يدعون بأن هناك عدد أكبر من السوريين - أكثر 6,000. مصدر داخل الجيش الوطني السوري في شمال حلب الذي تسيطر عليه تركيا ادعى بأن المقاتلين السوريين الذين أرسلوا إلى ليبيا تلقوا عقوداً لمدة ستة أشهر وراتب شهري يبلغ 2,000 دولار لكل مقاتل، وأن فصائل الحمزة، والسلطان مراد، والسلطان سليمان شاه والمعتمض هي الأكثر نشاطاً في تجنيد السوريين للقتال في ليبيا. Mohammed Abdulsattar Ibrahim and Ammar Hamou, "Corpses sent home as Syrians fight Turkey's war in Libya", *Syria Direct*, 15 January 2020. في حين أن المكونات الموالية لحفتر تدين استخدام طرابلس للمرتزقة السوريين، فإن المسؤولين في طرابلس يدعون بأن قوات حفتر جندت أيضاً مقاتلين سوريين في صفوفها ويقولون إن مليشيات موالية للنظام ومدعومة من روسيا، كانت في حالة صراع مع المعارضة المسلحة المدعومة تركيا في شمال شرق وشمال غرب سورية، موجودة في ليبيا إلى جانب القوات التي يقودها حفتر. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في طرابلس، آذار/مارس 2020. محلل كتب في منتصف نيسان/أبريل ادعى أنه إضافة إلى ذلك، هناك نحو 300 مقاتل سوري سابق من بلدات جابا، ومامتينا ومشارة استسلموا للجيش السوري وانضموا إلى قواته وهم في طريقهم إلى ليبيا، ويزعم أنهم سيقاتلون إلى جانب قوات حفتر. انظر تغريدة للمحللة إليزابيث تسوركوف، @elizrael، 5:35 بعد الظهر، 12 نيسان/أبريل 2020.

طرابلس".⁹⁵ كما أن المسؤولين الإماراتيين قلقون من أن تقديم الأسلحة والدعم المالي لهؤلاء المقاتلين سيجعل من ليبيا قاعدة لتنظيمات يعتبرونها إرهابية يمكن أن تهدد، على ما يقولون، الدول المجاورة والأوروبية.⁹⁶

في هذه الأثناء، استقبل حلفاء تركيا في غرب ليبيا مساعدة أنقرة إجمالاً بأذرع مفتوحة، دون السؤال عن شكلها أو جنسية المقاتلين الذين تم إرسالهم. على حد تعبير رجل أعمال في مصراتة:

كنا مستعدين للقبول بكل من هو مستعد لمساعدتنا، طالما ساعدونا على صد حفتر ورجاله. تركيا قدمت المساعدة والمقاتلون السوريون انضموا إلى المعركة. فليكن. هذا أفضل من لا شيء.⁹⁷

رغم ذلك، ليس الجميع في غرب ليبيا راضين عن نشر المقاتلين السوريين. مسؤولو حكومة طرابلس يقولون إنهم فوجئوا عندما بدأ السوريين بالوصول في أواخر كانون الأول/ديسمبر، بعد أن توقعوا وصول ضباط أتراك فقط.⁹⁸ بعض المقاتلين على الأرض في طرابلس عبروا عن تحفظات، أو "عدم ارتياح"، من الانتشار هناك. أحدهم قال: "في حين ما كنا لنعترض على وجود جنود أتراك، فإننا نرى هؤلاء المقاتلين السوريين لكننا لا نعرف فعلاً ميولهم الأيديولوجية ولا هدفهم".⁹⁹

مسؤولون في أنقرة تحدثوا في مطلع شباط/فبراير فأنكروا معرفتهم بإرسال المقاتلين السوريين. ولدى سؤال مسؤول تركي عن القضية قال، بالإشارة إلى سلطات طرابلس: "ربما دعيتهم حكومة الوفاق". مسؤول آخر قال ساخراً: "كما أن روسيا لا تعرف [بوجود مواطنيها في ليبيا]، فإن تركيا لا تعرف عن السوريين".¹⁰⁰ وبالإشارة هنا إلى مسؤولين في موسكو ينكرون دورهم في إرسال مجموعة فاغنر، الكتيبة العسكرية الروسية الخاصة، التي يعمل موظفوها في ليبيا إلى جانب حفتر. لكن في أواخر شباط/فبراير، كان أردوغان قد بدأ يتحدث علناً عن مقاتلي المعارضة السورية الذين يدعمون الجيش التركي في ليبيا، رغم أنه هو أيضاً أشار إلى الكتيبة الروسية الخاصة بموازاة ذلك.¹⁰¹

من منظور أنقرة، هناك إيجابية للانتقادات الدولية لنشر المقاتلين السوريين. مسؤول تركي قال: "قبل ذهاب المقاتلين السوريين إلى ليبيا، لم يكن المجتمع الدولي يتحدث عن المقاتلين الأجانب هناك. الآن توجه الاهتمام إلى هذه القضية". وبالإشارة إلى المقاتلين الروس والسودانيين قال إن "المجتمع الدولي كان يتجاهل وجودهم".¹⁰²

أثارت المسألة بعض النقاشات في تركيا. فانقدت أحزاب المعارضة الرئيسية نشر المقاتلين السوريين.¹⁰³ محلل ليبي أشار إلى أن السوريين يحققون هدفاً عملياً؛ فهم يترجمون من العربية إلى التركية للضباط

⁹⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2020. للإمارات تعريف واسع للإرهاب يشمل طيفاً من التنظيمات الإسلامية، وخصوصاً منظمة الإخوان المسلمين، التي تعتبرها البوابة إلى منظمات مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. المقابلات مع المقاتلين السوريين المتوجهين إلى ليبيا تشير إلى أن دوافعهم هي الحوافز المالية وليست الالتزام الأيديولوجي. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتلين سوريين، ومع قادة في المعارضة السورية المسلحة، نيسان/أبريل 2020.

⁹⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إماراتي، نيسان/أبريل 2020.

⁹⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال من مصراتة، شباط/فبراير 2020.

⁹⁸ أحد الأجانب المطلعين على المسألة قال: "لقد كانت فوضى. القلائل في الجهاز الحكومي الذين عرفوا بذلك أثاروا لغطاً. لم يكونوا يرغبون بالسماح للسوريين بالانضمام إلى صفوف قوات الحكومة. لكن في النهاية كان عليهم الرضوخ للامر". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019.

⁹⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل في القوات المتحالفة مع الحكومة، طرابلس، شباط/فبراير 2020.

¹⁰⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، أنقرة، شباط/فبراير 2020.

¹⁰¹ في إحاطة صحفية في مطار أنقرة، قال أردوغان: "هناك أشخاص من الجيش الوطني السوري يعملون تحت أمره كوادرناء المدربة [في ليبيا]. ... لدينا أرضية مشتركة في ليبيا. إنهم معنا في سورية، ويشرفهم أن يكونوا معنا في ليبيا". "President", *Milliyet*, 25 February 2020, "Fox reporter on Libya", "Erdoğan's violent response to the question of the Fox reporter on Libya", *Karar*, 21 February 2020, "Last exit before the operation", 2020.

¹⁰² طبقاً للجنة خبراء الأمم المتحدة، فإن أكثر من 2,000 مقاتل سوداني تم تجديدهم من مجموعات المعارضة المسلحة السودانية (فصيل عبد الواحد في جيش تحرير السودان، وفصيل ميني ميناوي في جيش تحرير السودان، وتجمع قوى تحرير السودان) وقوات الحكومة السودانية (قوات الدعم السريع) كانوا يعملون في ليبيا إلى جانب حفتر طوال عام 2019. نحو 700 مقاتل من جبهة التناوب والوفاق التشادية كانوا يستخدمون لحراسة القواعد العسكرية لقوات حفتر. تقرير الأمم المتحدة يقول إن حكومة طرابلس جندت أيضاً مقاتلين سودانيين وتشاديين. لجنة خبراء الأمم المتحدة (2019)، ص. 9-11. لا يذكر التقرير مقاتلين روس في ليبيا، لكن يعتقد أن هؤلاء كانوا بالمناءات في أواخر العام 2019. انظر الحاشية 7.

¹⁰³ انظر الحاشية 34. عضو البرلمان عن حزب الخير أيدن ساذغين قدم تساؤلاً برلمانياً في 20 كانون الثاني/يناير يتعلق بمزاعم نقل المقاتلين السوريين إلى ليبيا: "ما نوع الحسابات التي أجرتها الحكومة فيما يتعلق بالثمن الذي سيترتب على دولتنا من حيث الصورة والقانون الدولي؟ ما هو تقييمكم للمخاطر المحتملة التي ستواجهها بلادنا في سياق مصالحها الدولية؟" متوفر على الموقع:

<https://www2.tbmm.gov.tr/d27/7/7-24599s.pdf>. On 16 December 2020, CHP deputies of the

الأتراك.¹⁰⁴ لقد ادعى المحللون الأتراك بأن نشر المقاتلين السوريين يمكن أن يساعد في خفض عدد القتلى من الأتراك.¹⁰⁵ كما تجنب أردوغان المزيد من النقد بدعوة المعارضة للسؤال عن المقاتلين السودانيين، والروس وغيرهم من غير الليبيين الذين يدعمون جانب حفتر.¹⁰⁶

بصرف النظر عن النقاش حول المقاتلين السوريين، فإن تدخل تركيا في ليبيا لا يحظى بدعم كبير في أوساط المواطنين الأتراك العاديين. وفي حين أن التدخل سقط عن جدول الأعمال بسبب التصعيد في إدلب في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير، وانتشار جائحة كوفيد-19 لاحقاً، فإن العديد من المراقبين يعبرون عن قلقهم من أن تركيا يمكن أن تغرق في حرب لا يمكن كسبها.¹⁰⁷

الليبيون الذين كانوا حياديين قبل تدخل تركيا ولم يعلنوا ولاءهم لأي من طرفي الحرب انتقدوا التدخل التركي أيضاً. على حد تعبير أحد هؤلاء الأشخاص، فإن المشكلة الرئيسية هي في الكيفية التي تولت فيها تركيا قيادة حرب طرابلس:

ثمة فرق كبير بين الطريقة التي يستخدم فيها حفتر الدعم العسكري الأجنبي وما فعله حكومة طرابلس مع تركيا. معسكر حفتر يستفيد من داعميه الأجانب ويجعلهم يعطونه ما يحتاجه. في أعين الشعب الليبي، يحتفظ حفتر بدور القائد. لكن حكومة الوفاق الوطني تفعل العكس تماماً. السراج يقول رسمياً للضباط الأتراك "أهلاً وسهلاً بكم في ليبيا" و"أرجوكم تقدموا وقودوا هذه الحرب من أجلنا". الأتراك هم الذين يتولون القيادة في الحرب. ينظر إلى الضباط الأتراك على أنهم يوجهون حرب حكومة الوفاق الوطني. وهذا غير مقبول نهائياً بالنسبة لنا نحن الليبيين.¹⁰⁸

بين الليبيين، حتى "أولئك الذين أرادوا من تركيا أن تتدخل، لم يريدوا أن تتدخل إلى هذا الحد"، على حد تعبير ليبي آخر.¹⁰⁹ الليبيون الذين ينتقدون السراج وتركيا قالوا إنهم مذهولون لمدى الانتقادات العلنية التي يوجهها أردوغان لحفتر، "كما لو كانت حربه هو أو حرب تركيا وليست حرباً بين الليبيين".¹¹⁰ كما يشعرون بالقلق من أن أنقرة، بشيطنتها الدائمة للمشير، تقلل في النهاية من شأن الدعم الشعبي والقبلي الكبير الذي يتمتع به.

في 16 كانون الأول/ديسمبر، أضاف نواب حزب الشعب الجمهوري في لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الملاحظة التالية على اتفاق التعاون العسكري مع ليبيا: "يمكن لهذا الترتيب أن يسمح بنقل القوات شبه العسكرية من تركيا وحتى مقاتلين أجانب من إدلب السورية إلى ليبيا، بطريقة تقديم المشورة والتنسيق الاستخباري والنشاط العملي، وهو ما يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً لأمن المنطقة". متوفر على الموقع: <https://www.tbmm.gov.tr/sirasayi/donem27/yil01/ss155.pdf>.

¹⁰⁴ يلاحظ المسؤولون والمحللون الأتراك أن المستشارين الأتراك استخدموا هؤلاء السوريين في البداية (من أيار/مايو 2019 فصاعداً) كمترجمين وتقيين أميين، لكنهم استخدموهم في العمليات القتالية منذ كانون الأول/ديسمبر. على حد تعبير محلل ليبي، فإن "معظمهم سوريين تركمان [يتحدثون التركية والعربية على حد سواء]، لكن ليسوا جميعاً من المقاتلين. بعضهم يستخدم لأغراض لوجستية، وآخرون لتقديم الدعم اللغوي في الميدان، بحيث يتمكن الضباط الأتراك من التواصل مع الليبيين. بدأت عملية إرسال المرتزقة السوريين بالتزامن مع توقيع المذكرات في العام 2019. وبدأوا بالانتشار في مواقع على خطوط الجبهة في آب/أغسطس. ثمة حقيقة لا تذكر هي أنه ليس هناك ليبيين يستطيعون الفهم على الأتراك [ما كانوا يقولونه]. كان من المهم تأسيس تواصل جيد، بما في ذلك في تشغيل بعض أنظمة الأسلحة. وبالتالي، فإن عدداً قليلاً فقط من المرتزقة السوريين نشروا على خطوط الجبهة في البداية، بينما كان كثيرون يدعمون التدريب الذي يقدمه الأتراك لليبيين. حلقة بحث نظمتها معهد البحوث السياسية في اسطنبول وممثل مؤسسة هاينريش بول في تركيا، اسطنبول، 12 شباط/فبراير 2020.

¹⁰⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين عن وسائل الإعلام والوسط الأكاديمي في تركيا، كانون الثاني/يناير وأذار/مارس 2020.

¹⁰⁶ قال أردوغان: "[قلنا لهم] فاغتر، على الأرض لديها 2,500 عنصر أمني. لماذا لا يناقشون ذلك؟" عندما نقول هذا، ليس لديهم جواب يعطونه لنا. والأمر لا يقتصر على فاغتر. هناك 5,000 جندي سوداني على سبيل المثال. وهناك جنود من التشاد والنيجر. وهناك جنود كهؤلاء من مصر. لكن إضافة إلى هؤلاء، ثمة قضية أخرى ينبغي مناقشتها. فيما يتعلق بالأنظمة الدفاعية، والقوى الجوية وغيرها، فقد قدم الروس وإدارة أبو ظبي بشكل خاص الدعم. قلنا لهم إننا نتوقع أن يعملوا بحساسية في هذه المسائل". "الرئيس أردوغان: تركيا محورية للسلام"، دائرة الاتصالات، 20 كانون الثاني/يناير 2020. يلاحظ أن الأرقام المقدمة في هذا الاقتباس مضخمة على الأرجح، طبقاً للحاشية 101 أعلاه.

¹⁰⁷ فيما يتعلق بمشروع القانون البرلماني الذي يحول باستخدام القوة العسكرية في ليبيا، قال المتحدث باسم حزب الخير المعارض: "نحن هنا نحاول إدارة إمكانية إرسال جنود أتراك إلى صراع ذو نهاية مفتوحة. وننظر إلى ذلك كما لو أن الحكومة تم استرجاعها إلى فخ، أي يتم جرها إلى مستنقع [في ليبيا]. T24، 2 كانون الثاني/يناير 2020.

¹⁰⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ليبي نافذ من الشرق، القاهرة، كانون الثاني/يناير 2020.

¹⁰⁹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر سكايب مع ممثل ليبي لمنظمة غير حكومية دولية، 10 آذار/مارس 2020.

¹¹⁰ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد سكان بنغازي، مطلع شباط/فبراير 2020. وأضاف: "عددت المرات التي ذكر فيها أردوغان اسم حفتر في خطبه على مدى الأيام القليلة الماضية، فبلغ 74 مرة! هل تصدق ذلك؟ هذا أكثر بكثير مما ذكر السراج اسم حفتر على مدى أشهر".

IV. طريق إلى الأمام

بعد أربعة أشهر من الإعلان الرسمي عن تدخلها في ليبيا، نجحت تركيا في منع قوات حفتر من السيطرة على طرابلس. إلا أن الرهانات تبقى ضعيفة في أن تنتهي الحرب الليبية في الأشهر القادمة، خصوصاً بالنظر إلى أن المخاوف المتعلقة بجائحة كوفيد-19 عطلت المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى الضغط على الأطراف الليبية للقبول بمحادثات السلام.

بالنظر إلى المستقبل، سيترتب على تركيا أن تتخذ بعض الخيارات الصعبة. أولاً، سيترتب عليها قياس مدى الدعم العسكري الذي بإمكانها أن تقدمه لليبي، مالياً وسياسياً. إذا استمر القتال أو تصاعد أكثر، قد يتوجب على أنقرة زيادة إمداداتها العسكرية وعدد الأفراد الذين تستخدمهم فقط للمحافظة على التوازن الذي ساعدت على خلقه. وقد يصبح تجنيد المقاتلين العاديين أكثر صعوبة بالنسبة للطرفين، بسبب تفشي كوفيد-19. مسؤول في طرابلس قال: "لقد طلب بعض الأتراك السماح لهم بمغادرة ليبيا، وبعض السوريين يطالبون بالشيء نفسه".¹¹¹ (المقاتلون الأجانب إلى جانب حفتر سيواجهون التحدي نفسه) إذا ارتفعت أعداد القتلى الأتراك في ليبيا، فإن الوفيات ستعزى بالتأكيد عدم شعبية التدخل لدى المجتمع التركي. ومع تدهور الأحوال الاقتصادية في تركيا، من المرجح أن تسأل أحزاب المعارضة عن التكاليف المالية للانتشار في ليبيا.

كما سيكون على أنقرة إجراء إعادة تقييم لمدى قدرتها على استخدام انخراطها الاستراتيجي في ليبيا وتحالفها مع حكومة طرابلس لإعادة التوازن في العلاقات الإقليمية. رغم أن أنقرة تراهن على كسب عقول وقلوب العرب المعادين للملكيات والانقلابات، فإنها قد لا تمتلك القدرة ولا النفوذ لحشد الدعم الشعبي في المنطقة. رغم كل ذلك، وفي الوقت الراهن على الأقل، تبدو أنقرة مقتنعة بأن المصالح الجيو-استراتيجية والاقتصادية الرئيسية لتركيا ستفوز إذا سحبت دعمها العسكري من حكومة طرابلس.

تركيا، بالطبع، أحد الأطراف الأجنبية العديدة التي تدخلت في الحرب الليبية. كما كانت مجموعة الأزمات قد أكدت في الماضي، فإن أي تدخل عسكري من هذا النوع سيلحق الضرر دون شك بأفاق التوصل إلى حل سياسي.¹¹² على وجه الخصوص، فإن دعم تركيا والقوى الأجنبية الأخرى المتنافسة في ليبيا، وبدعمها لحلفائها المحليين وتغذية قنوات الأطراف المتحاربة بأنها يمكن أن تنتصر، فإنها شجعتهم على عدم التوصل إلى تسوية.

إن المسار الأكثر حكمة يتمثل في توقف جميع الداعمين الأجانب عن صب الزيت على النار. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يحاولوا جمع الطرفين المتحاربين معاً، والضغط عليهما للقبول بوقف لإطلاق النار والشروع في المفاوضات. عند النقطة المفصلية الراهنة، سيتطلب وقف إطلاق النار تنازلات من تركيا ومن سلطات طرابلس، مثل الموافقة على وقف المزيد من الهجمات بينما يتوجب على قوات حفتر وداعميها الأجانب التوقف عن الضربات التي تشنها على طرابلس. يمكن لهذه الخطوات الأولية أن تحضر الأرضية لترتيبات أكثر شمولاً، بما فيها سحب القوات العسكرية والمدفعية الثقيلة من المناطق السكنية، ورحيل المقاتلين الأجانب، وربما الاتفاق على آلية لمراقبة وقف إطلاق النار.

فيما يتجاوز ذلك، فإن أي اتفاق سياسي شامل سيتوجب أن يعالج الأهداف الرئيسية للطرفين المتحاربين: بالنسبة لداعمي حفتر، تتمثل هذه الأهداف في نزع قوة الميليشيات، وضمان الإدارة والتوزيع الشفافين لعائدات النفط الليبية وتأمين تعيين حكومة وحدة وطنية جديدة بمشاركة من السلطات في شرق ليبيا. وبالنسبة لأولئك الذين يقفون وراء طرابلس، فإن أهدافهم تتمثل في ضمان الإشراف المدني على القوات الأمنية وتحاشي إمساك حفتر أو أي قائد عسكري آخر للسلطة.

لقد كانت القوى الأجنبية التي انخرطت في ليبيا غامضة حيال خطوطها الحمراء، كما أن مصلحتها في التوصل إلى تسوية قد تتغير بمرور الوقت ومع الأحداث، سواء في ليبيا أو خارجها. لكن تبدو بعض الاستنتاجات العريضة ممكنة. من المرجح أن تصر أنقرة على وجه التحديد على حل يحتفظ بدور أساسي لحلفائها الذين يشكلون حالياً جزءاً من حكومة طرابلس في اتفاق لتقاسم السلطة يساعد أيضاً على تعزيز النفوذ التركي، ويوفر لأنقرة ضمانات بأن اتفاقها البحري سيظل دون مساس إلى أن تعلن حكومة منتخبة ديمقراطياً عكس ذلك، وعندما يحصل ذلك، وأن تسعى للحصول على تعويض للشركات التركية التي عملت في ليبيا قبل العام 2011.

¹¹¹ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال يرتبط بصلات مع حكومة الوفاق الوطني، طرابلس، مطلع نيسان/أبريل 2020.

¹¹² تحذير مجموعة الأزمات من مخاطر الصراع، "تحاشي اندلاع حرب شاملة في ليبيا"، 10 نيسان/أبريل 2019.

وعلى نحو مماثل، فإن أي تسوية محتملة ينبغي أن تأخذ بالحسبان المصالح الحيوية لداعمي حفتر بنفس المقدار، لضمان مشاركتهم.

بشكل خاص، من المرجح أن يرغبوا بإعادة صياغة الترتيبات الدولية الحاكمة في ليبيا، بما في ذلك، تشكيل حكومة جديدة مدعومة من الأمم المتحدة لا يهيمن عليها أنصار الإخوان المسلمين و/أو نواب مواليين لتركيا وكذلك وضع ترتيبات أمنية تتيح المجال لمشاركة قوات حفتر.

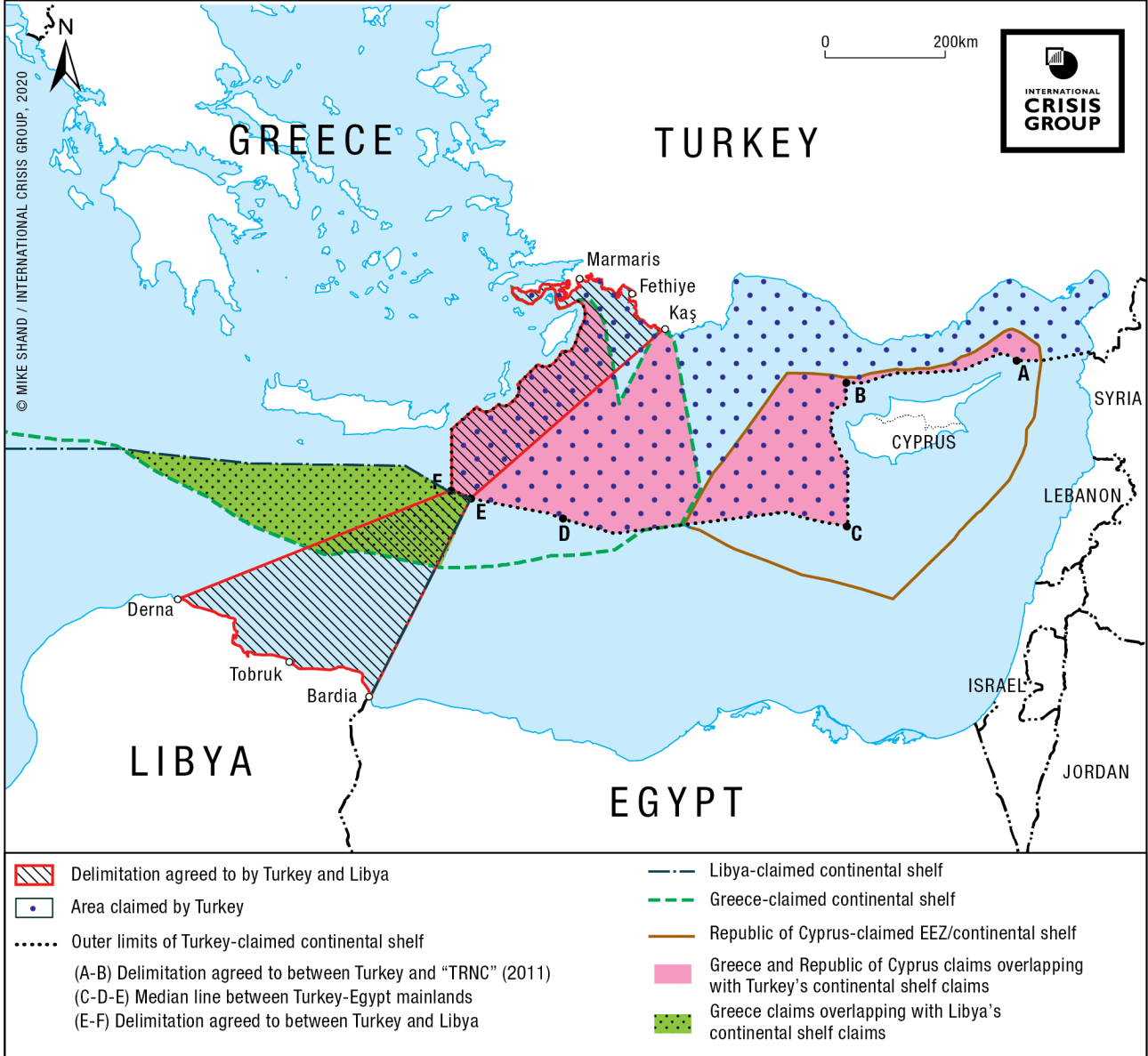
ولتحقيق التوافق بين هذه المصالح المتبادلة، سيترتب على الطرفين تقديم تنازلات. سيكون على أنقرة القبول بأن حكومة وحدة وطنية مستقبلية قد لا تكون مواتية صراحة لتركيا وأن الترتيبات الأمنية المؤقتة ينبغي أن تشمل القوات التي يقودها حفتر. من جهة أخرى، سيكون على داعمي حفتر القبول بأن السياسيين والمسؤولين العسكريين على الجانب المعاكس ينبغي أن يكونوا جزءاً من ترتيبات الحكم والأمن الانتقالية. وينبغي أن يتفق الجميع على التوقف عن استعمال المقاتلين الأجانب في ليبيا والامتناع عن الأفعال التي تغذي الحرب.

V. الخلاصة

بالتدخل العسكري في ليبيا، كانت أنقرة تأمل بمساعدة حكومة طرابلس المدعومة من الأمم المتحدة على الصمود في وجه هجوم حفتر وتسريع العملية السياسية. وكان هذا القرار مدفوعاً بمخاوف أنقرة من أن انتصار حفتر سيؤدي إلى خسائر استراتيجية لتركيا في شمال أفريقيا وشرق المتوسط. إلى حد ما، أثمر رهانها؛ فالتدخل التركي احتوى تقدم قوات حفتر على طرابلس. لكنه أيضاً رتب عليها تكاليف لا يمكن إنكارها. فقد دفع إلى تعبئة مضادة قوية وأطلق حلقة تصعيدية بدلاً من أن تدفع نحو تسوية سياسية، فإنها تضيف وتفاقم حرباً مهلكة أصلاً. لكسر هذه الحلقة، ينبغي على الداعمين الخارجيين للأطراف الداخلية المتحاربة أن يسعوا إلى تسوية مشتركة وتشجيع حلفائهم على الموافقة على وقف لإطلاق النار. إذا سعت جميع الأطراف الأجنبية الضالعة إلى إيجاد السبل لدفع حلفائها الليبيين إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى تسوية، فإنها قد تجد طرقاً إلى الأمام تحقق مصالحها أيضاً على نحو أفضل.

أنقرة/طرابلس/بروكسل، 30 نيسان/أبريل 2020

الملحق آ: خريطة مناطق ترسيم الحدود البحرية



الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسوتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-ال فلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، واشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، المؤسسة الكندية للشؤون الدولية، وزارة الخارجية الأيسلندية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة التنمية الدولية البريطانية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة تشارلز كوخ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك آرثر، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة يونيكوربا، ومؤسسة ويلسبرينغ الإنسانية.

نيسان/أبريل 2020

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول أوروبا وآسيا الوسطى منذ العام 2017

Special Reports and Briefings

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy, Special Briefing N°1, 30 April 2019.

Seven Opportunities for the UN in 2019-2020, Special Briefing N°2, 12 September 2019.

Seven Priorities for the New EU High Representative, Special Briefing N°3, 12 December 2019.

COVID-19 and Conflict: Seven Trends to Watch, Special Briefing N°4, 24 March 2020 (also available in French and Spanish).

Russia/North Caucasus

Patriotic Mobilisation in Russia, Europe Report N°251, 4 July 2018.

South Caucasus

Nagorno-Karabakh's Gathering War Clouds, Europe Report N°244, 1 June 2017.

Abkhazia and South Ossetia: Time to Talk Trade, Europe Report N°249, 24 May 2018 (also available in Russian).

Digging out of Deadlock in Nagorno-Karabakh, Europe Report N°255, 20 December 2019 (also available in Russian).

Ukraine

Can Peacekeepers Break the Deadlock in Ukraine?, Europe Report N°246, 15 December 2017.

Ukraine: Will the Centre Hold?, Europe Report N°247, 21 December 2017.

"Nobody Wants Us": The Alienated Civilians of Eastern Ukraine, Europe Report N°252, 1 October 2018 (also available in Ukrainian).

Rebels without a Cause: Russia's Proxies in Eastern Ukraine, Europe Report N°254, 16 July 2019 (also available in Ukrainian and Russian).

Peace in Ukraine I: A European War, Europe Report N°256, 28 April 2020.

Turkey

Managing Turkey's PKK Conflict: The Case of Nusaybin, Europe Report N°243, 2 May 2017 (also available in Turkish).

Turkey's Syrian Refugees: Defusing Metropolitan Tensions, Europe Report N°248, 29 January 2018 (also available in Turkish).

Turkey's Election Reinvigorates Debate over Kurdish Demands, Europe Briefing N°88, 13 June 2018.

Russia and Turkey in the Black Sea and the South Caucasus, Europe Report N°250, 28 June 2018.

Mitigating Risks for Syrian Refugee Youth in Turkey's Şanlıurfa, Europe Report N°253, 11 February 2019.

Central Asia

Uzbekistan: The Hundred Days, Europe and Central Asia Report N°242, 15 March 2017.

Central Asia's Silk Road Rivalries, Europe and Central Asia Report N°245, 27 July 2017 (also available in Chinese and Russian).

The Rising Risks of Misrule in Tajikistan, Europe and Central Asia Briefing N°86, 9 October 2017 (also available in Russian).

Rivals for Authority in Tajikistan's Gorno-Badakhshan, Europe and Central Asia Briefing N°87, 14 March 2018 (also available in Russian).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

PRESIDENT & CEO

Robert Malley

Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola

Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Gérard Araud

Former Ambassador of France to the U.S.

Carl Bildt

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattai

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed Charai

Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

Nathalie Delapalme

Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Hailemariam Desalegn Boshe

Former Prime Minister of Ethiopia

Alexander Downer

Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel

Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Robert Fadel

Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

Hu Shuli

Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wadah Khanfar

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa

Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders

Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov

Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Tzipi Livni

Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra

Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven

Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon

Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Federica Mogherini

Former High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy

Saad Mohseni

Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan

Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering

Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid

Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Juan Manuel Santos Calderón

Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Wendy Sherman

Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Ellen Johnson Sirleaf

Former President of Liberia

Alexander Soros

Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan

Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
BP	(5) Anonymous	Stephen Robert
Shearman & Sterling LLP	Scott Bessent	Luděk Sekyra
Statoil (U.K.) Ltd.	David Brown & Erika Franke	Alexander Soros
White & Case LLP	Herman De Bode	Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
Anonymous	(3) Anonymous	Faisal Khan
APCO Worldwide Inc.	Mark Bergman	Cleopatra Kitti
Atlas Copco AB	Stanley Bergman & Edward	Michael & Jackie Lambert
Chevron	Bergman	Samantha Lasry
Edelman UK	David & Katherine Bradley	Leslie Lishon
Eni	Eric Christiansen	Malcolm Hewitt Wiener
HSBC Holdings Plc	Sam Englehardt	Foundation
MetLife	The Edelman Family	The New York Community
Noble Energy	Foundation	Trust – Lise Strickler & Mark
RBC Capital Markets	Seth & Jane Ginns	Gallogly Charitable Fund
Shell	Ronald Glickman	The Nommontu Foundation
	David Harding	Brian Paes-Braga
	Geoffrey R. Hoguet &	Kerry Propper
	Ana Luisa Ponti	Duco Sickinghe
	Geoffrey Hsu	Nina K. Solarz
	David Jannetti	Clayton E. Swisher
		Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger	Lindsay Iversen	Nidhi Sinha
Tripp Callan	Azim Jamal	Chloe Squires
Kivanc Cubukcu	Arohi Jain	Leeanne Su
Matthew Devlin	Christopher Louney	Bobbi Thomason
Victoria Ergolavou	Matthew Magenheim	AJ Twombly
Noa Gafni	Madison Malloch-Brown	Dillon Twombly
Christina Bache	Megan McGill	Annie Verderosa
Lynda Hammes	Hamesh Mehta	Zachary Watling
Jason Hesse	Tara Opalinski	Grant Webster
Dali ten Hove	Perfecto Sanchez	

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari Chairman Emeritus	Christoph Bertram	Ricardo Lagos
George Mitchell Chairman Emeritus	Lakhdar Brahimi	Joanne Leedom-Ackerman
Gareth Evans President Emeritus	Kim Campbell	Todung Mulya Lubis
Kenneth Adelman	Jorge Castañeda	Graça Machel
Adnan Abu-Odeh	Joaquim Alberto Chissano	Jessica T. Mathews
HRH Prince Turki al-Faisal	Victor Chu	Miklós Németh
Celso Amorim	Mong Joon Chung	Christine Ockrent
Óscar Arias	Sheila Coronel	Timothy Ong
Richard Armitage	Pat Cox	Roza Otunbayeva
Diego Arria	Gianfranco Dell'Alba	Olara Otunnu
Zainab Bangura	Jacques Delors	Lord (Christopher) Patten
Nahum Barnea	Alain Destexhe	Surin Pitsuwan
Kim Beazley	Mou-Shih Ding	Fidel V. Ramos
Shlomo Ben-Ami	Uffe Ellemann-Jensen	Olympia Snowe
	Stanley Fischer	Javier Solana
	Carla Hills	Pär Stenbäck
	Swanee Hunt	
	Wolfgang Ischinger	
	Aleksander Kwasniewski	